

المستخلص في النقد التاريخي

وموجهات البحث لطلاب الدراسات العليا

أ. د. عارف أحمد اسماعيل المخلافي

أستاذ تاريخ الشرق والجزيرة العربية القديم

جامعة أم القرى مكة المكرمة

جامعة صنعاء - اليمن



المستخلص في

النقد التاريخي

وموجهات البحث لطلاب الدراسات العليا

الأستاذ الدكتور

عارف أحمد إسماعيل المخلافي

أستاذ تاريخ الشرق والجزيرة العربية القديم

في جامعة أم القرى بمكة المكرمة

وجامعة صنعاء باليمن

المستخلص في

النقد التاريخي

وموجهات البحث لطلاب الدراسات العليا



العنوان: المستخلص في النقد التاريخي وموجهات البحث لطلاب الدراسات العليا

المؤلف: الأستاذ الدكتور / عارف أحمد إسماعيل المخلافي

حجم الكتاب: 17×24

عدد الصفحات: 111

الطبعة: الأولى

سنة النشر: 2021

الناشر: نور حوران للدراسات والنشر والتراث دمشق

ISBN: 978-9933-658-12-0



نوران حوران

للدراسات والنشر والتراث

دمشق – سورية – ص.ب5658

+963 933 329 555

+963 941 329 555

E-mail: nourpublishing@gmail.com

الإهداء

إلى

أمي الغالية

إن كثيراً من المؤرخين المُحْـدَثين لا يستخدمون النقد حتـى فـي أبسـط أحواله؛ ونتيجة لـذلك يقـدمون لنـا تاريخياً بعيداً عن الحقيقة والواقع ...

مقدمة:

النقد التاريخي: هو ممارسة علمية منهجية ينتقل بموجبه المؤرخ من مرحلة القراءة والاقتباس إلى مرحلة الفحص والتدقيق والتمحيص، بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية بحياد تام وعبر سلسلة من الأدوات المترابطة التي تصنع تأريخاً من خلال مادته وحقائقه. وبدون فحص وتدقيق تلك المادة فإننا لن نكتب تأريخاً، وإنما سنكتب فلسفة للتاريخ، وهنا تكمن أهمية النقد التاريخي ودوره العميق في قراءة وقائع التاريخ وحوادثه على أسس علمية واقعية، بعيداً عن الحب والكراهية، وعن الصراع بين الأنا والآخر، وعن التعصب لفكر أو لمذهب أو لجماعة أو لقبيلة أو لمجتمع أو لجنس أو لدين. فقط التاريخ كما هو بخيره وشره، وتجربته ومدرسته، باعتباره أفضل معلم ومرشد ومربي.

وما تلك المؤلفات التاريخية التي نقرأها ولا نجد فيها للتاريخ طعماً ولا رائحة، سوى انعكاس لعدم دراية أصحابها بمنهج النقد التاريخي، فيخلطون الغث بالسمين، والوهم بالحقيقة، ثم يتخيلون تأريخاً يقدمونه لنا على أنه استقراء واقعي، وحقائق دامغة. وعادة ما نلمس هذا الوضع عندما نقرأ كتباً أخرى في التاريخ أعمل أصحابها النقد التاريخي عن معرفة ودراية، فأخرجوا تأريخاً قُدم على طبق علمي رفيع الطرح والرأي والفكرة..

فكيف يكون النقد التاريخي ؟، وما هي آلياته وتقنياته ؟، وهل هو فرض واجب في السراء والضراء ؟، أم هو ضرورة علمية بحسب اقتضاء الحاجة ؟، ما هي خطوات النقد ؟، و ما هي المهارات التي ينبغي أن يكتسبها الناقد ؟، هل بالإمكان أن نؤرخ و نستجلي الحقيقة التاريخية ؟، كيف سيكون حال المؤرخ الذي تخلى عن النقد، أو إذا اكتشف مؤرخ آخر عشوائية العمل الذي قام به ؟، ثم هل كل إنسان قادر على النقد ؟، وهل كل ناقد معصوم من الخطأ ؟، وما هو الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه المؤرخ ؟، وكيف يتلافى الأخطاء أو يقلل منها ؟، كيف يتعامل المؤرخ مع ظاهر الوقائع، وكيف يصل إلى نوايا وأفكار ومقاصد مؤلفها؟، كيف يتعامل مؤرخو التاريخ القديم مع وثائقهم التاريخية ؟، ولماذا لم يهتم أحد بنقد التاريخ القديم والاكتفاء بأمثلة بين السطور على الرغم من طبيعته الخاصة ؟.

لقد فكرت بتقديم هذا المستخلص بعد قيامي بتدريس مقرر النقد التاريخي لطلبة وطالبات الدراسات العليا بجامعة طيبة بالمدينة المنورة منذ خمسة أعوام؛ وسبب ذلك هو إما عدم وجود كتاب في النقد التاريخي يبسط الفكرة ويقرب المعنى، أو لجنوح كثير من المؤرخين لاعتبار النقد التاريخي جزءاً من منهج البحث التاريخي، وبالتالي يضيفونه ضمن ما يؤلف عن المنهج، فلا تتحقق الفائدة لهذا ولا ذاك.

صحيح أن المنهج –وقد درسته كذلك مراراً– والنقد وجهان لعملة واحدة، ولكن من خلال تجربتي الخاصة وصلت إلى قناعة أنه لا يمكن تدريسهما في مقرر واحد.

فالمنهج يُعلم الطالب مناهج كتابة التاريخ، وكيف يختار موضوع البحث، وكيف يعد الخطة العلمية، و كيف يحدد أهداف البحث ومشكلته ويفرق بينهما، وكيف يتعامل مع الدراسات السابقة بعرض أمين لها، والتعرف على أنواع الملاحق وأهميتها، وكيف يعد الفهارس، و كيف يتعلم تقنية التعامل مع المصادر والمراجع، وأساليب توثيقها إذا كانت كتباً، أو أبحاثاً في دوريات وموسوعات، وكيفية الوصول إلى المعلومة واستخدامها وتصنيفها وتنظيمها، وكذلك التعرف على أخلاقيات البحث العلمي من حيث الأمانة والحياد ..، وكيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لفهم التاريخ ومن ثم تطبيق كل نقطة على حدة، ثم القيام بتطبيق عملي بإعداد بحث ومناقشته. وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لنقل الطالب إلى مرحلة المُخَرج العلمي المفيد للدارس بوجه خاص وللمجتمع على وجه العموم، سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

أما النقد التاريخي فهو مرحلة تالية، وهو منهج أرقى بكثير لا يمارسه إلا من عرف وطبق، بعكس المنهج الذي يمارسه الجميع ويتفق على قواعده الجميع، حتى أولئك المهتمين الذين لم يدرسوا منهج البحث العلمي. فهو يتعامل مع مؤلفات الآخرين ووضعها موضع الشك، بل ويذهب لقراءة أفكارهم، والتعرف على نواياهم، والدخول إلى باطن عقولهم؛ لمعرفة ما هو صحيح وما هو مزور، وما هو صادق وما هو كاذب، وما هو محايد وما هو منحاز، ومن هو شاهد ومن هو ناقل، وما فيه أمانة وما فيه تدليس، ولمعرفة المجهول وتصحيح المعلوم. وكل ذلك لا يكون إلا من خلال التطبيق العملي

على الوثائق وممارسة قواعد النقد عشرات المرات ومناقشتها وتصويبها وتقويمها، بل وحتى التفريق بين الوثائق ذاتها:

ما كان مخطوطة كاملة، أو عقداً، أو اتفاقية، أو معاهدة، أو مرسوماً، أو نص تأسيس. بل تكاد تكون الوثيقة بالنسبة للمتخصص في التاريخ القديم على وجه الخصوص: نص، ولوحة فنية، و تمثال، وأدوات منزلية، وحلي، وأسلحة، وغير ذلك؛ لأن كل واحدة من هذه قابلة للتزوير والادعاء والتلف، ومنها ما هو محلي، ومنها ما هو مستورد، ومنها ما يدل على غزو، ومنها ما يدل على علاقات طبيعية، ومنها ما يدل على تطور فكري أو ثقافي أو معرفي، أو حتى تطور في جوهر الحضارة والإبداع..

فنقد التاريخ القديم الذي أهمل بشكل لا فت، تأليفاً وتدريساً، تشكل وثائقه مجمل ما أنتجه الإنسان في بقعة حضارية ما، بحيث لا يمكن كتابة تاريخ منذ آلاف السنين وأحياناً لحقب وعصور لم يكن الإنسان قد عرف الكتابة أو مارسها، باستثناء تلك الرسوم التي يجدها الآثاريون على الصخور والكهوف.

ولذلك مجال النقد التاريخي مختلف تماماً عن مجال منهج البحث، بل أكاد أجزم أن الجهد المبذول من العالم والمتعلم، يتعدى الضعفين على أقل تقدير.

لقد حرصت في هذا الكتاب –إلى جانب إسهاماتي الخاصة بحكم خبرتي البحثية وممارستي التعليمية– على إعادة تقديم أفكار وقواعد النقد التاريخي الموجودة في كتب عديدة، ولكن بصورة مبسطة تستخدم الأساليب

الحديثة في تقديم المعلومة، وتعززها الملاحق التطبيقية والنماذج التي سبق للدارسين القيام بها؛ من أجل الجمع بين القواعد، والخبرات، والتطبيق؛ تحقيقاً للفائدة المرجوة، ووصولاً إلى هدف النقلة المنهجية الدقيقة لطلاب التاريخ في مرحلة الدراسات العليا، وللباحثين التاريخين، وللمشتغلين في التاريخ عموماً.

في الختام وحتى لا يلتبس على القارئ شيء يتعلق بمصطلحات النقد التاريخي، سواء الواردة في هذا الكتاب أو تلك التي نجدها في الكتب الأخرى، أورد إيضاحاً بذلك، وهذه المصطلحات عموماً وإن اختلفت ظاهرياً، إلا أنها تتفق في المعنى من حيث جوهرها:

مصطلحات علماء الحديث	ما يقابله عند الأوروبيين
نقد الأصول	النقد الظاهري – النقد الخارجي- نقد التحصيل
نقد العدالة	نقد الأمانة – النقد الباطني الإيجابي
الجرح والتعديل – نقد الضبط	نقد الدقة – النقد الباطني السلبي – نقد المؤلِف
نقد العدالة والضبط	النقد الباطني– نقد المضمون – النقد الداخلي – نقد المتن – نقد التفسير
نقد السند	نقد المصدر – النقد الخارجي – نقد التحصيل – نقد التصحيح

أ.د عارف أحمد المخلافي

مكة المكرمة، 1442هـ الموافق لسنة 2020م

القسم الأول
المستخلص في النقد التاريخي

الفصل الأول
صفات الناقد التاريخي

(ملكة النقد تحتاج إلى مران متكرر حتى نألفها ونعتاد عليها...)

لن يستطيع أي مؤرخ أن يصل إلى درجة الاقتدار في التعامل مع التاريخ ووثائقه ما لم يمارس النقد بقواعده العلمية؛ لأن الاكتفاء بالاعتماد على جهود الآخرين وتعاملهم مع الوثائق، لا تنمي القدرات ولا تصقل الكفاءات. **ومع ذلك قد يكون من بين المؤرخين من يمتلك المهارات الكافية للتعامل مع النصوص، سواء تعامل معها بنفسه منذ البداية أم اعتمد ما قام به غيره، شريطة أن تتوفر فيه الأمانة والصدق والحياد والموضوعية في تعامله مع النصوص التاريخية في إطار تخصصه الدقيق وحسب؛ حتى لا يقع في هفوات العمق البعيد والدقيق الذي لا يفهمه غير المتخصص. فنحن في الواقع لا نحتاج إلى إعادة تحقيق كل شيء، وإنما قد نحتاج أحياناً إلى إعادة النظر فيما ثبت ضعفه ونحتاج معلوماته، كلياً أو جزئياً.**

وفي هذا الصدد قد يتساءل البعض، لماذا جمع المؤرخون القدماء كل أنواع المعرفة؟ والجواب أن الجمهور يوم ذاك لم يطالبهم بأكثر مما قاموا به، أما اليوم و مع انتشار العلوم والمعارف والتخصصات بحيث أصبحت المعلومة في متناول الجميع بكل يسر وسهولة، وصار المؤرخون –بسبب توسع حقل الدراسات التاريخية وشموليتها وتنوعها– يبحثون في التفاصيل أكثر من إعادة النظر في العموميات. ولذلك صارت المهمة شاقة وصعبة؛ لأنها قد تسيطر عليها الأهواء والميول، وما أكثرها في عالم اليوم، فهي لم تعد تعرف الحوار

والتعايش، بل باتت تكشر عن أنيابها وتظهر وجهها القبيح دون خوف أو خجل.

ووفقاً لذلك هناك معايير وشروط للمشتغل بالنقد التاريخي، قد تكون إما دافعاً له للاستمرار في النقد، أو مانعاً له من ممارسته.

دوافع النقد وموانعه:

الدوافع:

-أن يكون محباً للنقد التاريخي، مستمتعاً به، ولديه هواية ممارسته.

-أن تكون لديه هواية حل الألغاز والشعور بلذة اكتشاف حلقاتها المفقودة.

-أن يكون صبوراً غير متعجل النتائج.

-أن يكون قادراً على ضبط خياله وتصوراته.

-أن يمتاز بهدوء الطبع والأناة.

-أن تكون شخصيته من النوع التي تمتاز بالحيطة والتحفظ.

-ألا يتأثر بمحيطه الاجتماعي اليومي والحياتي عند تفسيره للأحداث.

-أن يكون محباً للتميز والتفرد بالنتائج الدقيقة.

-أن يمتاز بقوة الفطنة والانتباه.

-أن تكون إرادته قوية مستقلة.

-أن يميل إلى التأمل والتدبر.

-أن يكون ميالاً إلى حل المشاكل بكل صبر وثبات وإصرار.

-أن يحب الترتيب والنشاط والمثابرة.

-أن يكون منضبطاً في إصرار أحكامه.

-أن يكون مدركاً لخطأ التعامل مع الأشياء وفق تصور مسبق.

الموانـــع:

-أن تكون دراسته للتاريخ عن اضطرار وليس عن رغبة.

-أن يكون لديه الاستعداد للقيام بالنقد عند الحاجة، لا مفضلاً إياه كسلوك غير منضبط.

-أن يكون من المسرفين في خيالاتهم إلى حد الوصول بها درجة الأسطرة واللا منطق.

-المتعجلون دوماً.

-العصبيون.

-الذين ينفعلون بشدة.

-المولعون بالإبهار وإحداث الضجيج من حولهم.

المخاطر التي يتعرض لها النقاد:

أهم هذه المخاطر ثلاثة وهي:

1-العجز:

يتولد العجز عند الناقد إذا شعر بالخوف من الخطأ أو احتمال حدوثه في عمله؛ لأنه يوقعه في حالة إحباط وتردد ووسوسة تجعله يبدو هزيلاً فيما يكتب ويناقش، بل قد يؤدي شعوره بالعجز إلى اليأس والتوقف عن البحث والنقد التاريخي عموماً.

2-الإفراط في النقد:

إن الإفراط في الشك يؤدي إلى رؤية كل ما هو مكتوب كطلاسم وألغاز، فينسحب ذلك حتى على النصوص الواضحة، ويؤدي في المحصلة النهائية إلى الإفراط في النقد إلى درجة المبالغة وتفضيل ذات الناقد ورأيه على غيره، ومن ثم الشعور أن كل ما سبق لا قيمة له، حتى في نظرته لأعمال النقد المشهورة والمشهود لها بالدقة والمهارة.

3-الهواية:

بعض النقاد يحرصون على تقديم المظهر الجيد لأسلوبهم في النقد أكثر من حرصهم على النقد ذاته، فيستخدمون التنظيم والعبارات الجذابة التي ترضيهم وتشبع ما يرغبون فيه. ولذلك نجدهم يصلون إلى حالة خطرة جداً،

وهي إنهاء البحث قبل اكتماله؛ لأنهم لا يتوخون الدقة والكمال العلمي، بل يطمحون إلى تقديم أعمال عديدة، فيقفزون من عمل إلى آخر، وفي المحصلة النهائية يكون عملهم كغثاء السيل.

ومع ذلك فإن هؤلاء الذين يملكون الهواية في النقد، يصلون بأعمالهم إلى درجة لا تنافس ولا تضاهى، ولكن فقط يكون ذلك حين يمارسون النقد بأناة ووفق قواعده ومناهجه.

الفصل الثاني

البنية المعرفية للنقد التاريخي

(حتى يكون الناقد رصيناً عليه أولاً أن يفهم الوثيقة وما يرتبط بها ..)

أولاً: مفهوم الوثيقة التاريخية وما يرتبط بها

تعرف الوثيقة أنها ذلك المستند الرسمي المصدق عليه. أما بالنسبة للتاريخ، فالوثيقة –برأينا- هي ما دل على فعل الإنسان ونشاطه. وفي ضوء هذا التعريف، تكون الوثيقة عالم من المعارف، وأكبر وعاء للفعل التاريخي للإنسان عبر العصور.

فمن الوثيقة نتعرف على حركة الإنسان وتصوراته، وفكره، ولغته، ومذاهبه، وأعرافه، وبيئته ومحيطه، وعاداته وتقاليده، وسلامه، وحروبه، واستقراره، واضطراب أحواله، وزراعته، وصناعته، وأسرته، ومشاكله، وقوته، وضعفه، وتقدمه، وتأخره، وتوحده، وتشرذمه.

ونعرف من الوثيقة كيف تطورت حياة الإنسان منذ بداية مسيرته الحياتية، وكيف عاش، وكيف اكتشف الزراعة، وكيف نشأت القرى والمدن والأقاليم والدولة والإمبراطورية، كيف بدأ الصراع والاستعمار، ولماذا، كيف ظهرت فكرة الوطن، وكيف ظهرت التجارة، وكيف صنع السفن والأدوات والأسلحة.

كما نعرف من الوثيقة كذلك، كيف ظهر المسكن، وكيف تطورت العمارة، وكيف ظهرت الفنون التشكيلية وحب التّجَمُل والزخرفة، وكيف اخترع الإنسان الكتابة ثم أنتج أدباً وأساطير وأشعاراً وفلسفات ... وغير ذلك.

ولكن التعامل مع الوثائق يختلف باختلاف طبيعتها، فالوثيقة المكتوبة مختلفة لأنها تعطينا مادة مباشرة نتعامل معها بالاستقراء والفحص، ومن ثم الاستفادة مما قدمته بصورة عامة، سواء أكانت نقشاً على حجر أو برونز أو خشب أو طين أو بردي، أم كتاباً مخطوطاً، أم معاهدة، أم مرسوماً، أم عقد بيع وشراء أو زواج.

كما أن هناك الوثيقة المرسومة التي هي عبارة عن لوحة فنية رُسمت أو نُقشت على جدار كهف أو على صخرة أو على قصر أو معبد، أو أنها لوحة فنية حديثة. فاللوحة الفنية عموماً تعرفنا على تطور تفكير الإنسان وذوقه وحرصه على تدوين تفاصيل حياته ومجتمعه ونشاطه.

وهناك نوع آخر من الوثائق، لا مكتوبة ولا مرسومة، لكنها تعد توثيقاً مادياً لإبداع الإنسان وتقدمه، تلك هي العمارة التي تعبر عن مهارات الإنسان وتقدمه الهندسي، وحرصه على الرقي بحياته، وتحقيق الأمان له ولأسرته، أو لجيشه ومقر حكومته، أو مكان عبادته.

فكل فعل إنساني خلفه دافع وتصور يحكم أفعاله وممارساته و إنتاجه، ولذلك يكون أي اعمال للخيال في تفسير هذه الدوافع والتصورات مدعاة لإخراج التاريخ من كونه واقعاً إلى كونه قصة تحكى وحسب. والخيال الوحيد المشروع للمؤرخ، هو ذلك الذي يجتهد فيه لإعادة رسم الصورة التاريخية بناء على المعلومات التي بين يديه بعد فحصها والتمييز بين الأصيل والمزور، وبين الصادق والكاذب، وبين الأصل و المنسوخ، وبين صاحب الحق الفعلي، ومدعي هذا الحق، وبين حقيقة الإبداع و التطور، أو التطفل والتقليد.

وبدون معرفة وتطبيق قواعد النقد التاريخي و أساليبه، لا يمكن أن ننجح في كتابة التاريخ وإعادة بناء صورته الحقيقية، أو الاقتراب من ذلك على الأقل.

أما إذا لم نقم بذلك، كيف لنا أن نتعرف علمياً على حقيقة غذاء الإنسان، و ملبسه، و مسكنه، و ألعابه، و طقوسه، و محاصيله الزراعية، و مناجمه، وصناعاته التعدينية، ووسائل الإدارة، والعلاقات الخارجية، والبناء المجتمعي، ونوع السلطة، ونظام الحكم، والموظفين و الهيئات، و الجيش، و التعليم، و القوانين، و الحرية، و الاستبداد، وطرق الزراعة، و أساليبها، ومظاهر العلوم و المعارف، و فوق كل ذلك: كيف سنعرف أسباب نشأة الدول والحضارات، وأسباب تطورها، وأسباب تدهورها أو سقوطها.

وخلاصة كل ما تقدم، أن التاريخ هو الإنسان وفعله الحضاري. ولكي نفهم ذلك الإنسان وحقيقة ما صنع، لا ينبغي أن نكذب عليه، أو أن ننسب إليه زوراً، أو أن نقوِّله ما لم يقل، بل علينا أن نكتب سيرته الذاتية كما قدمها لنا دون زيادة أو نقصان، وهذا بطبيعة الحال لن يقوم إلا بمشقة وإخلاص عمل ورغبة أكيدة في البحث عن الحقيقة وإظهارها دون لي لعنق التاريخ أو ابتسار لمعطياته الحضارية.

فالتاريخ في الأصل يدرس نوعين من الوقائع، مادية وغير مادية:

فهناك الوقائع المادية المدركة بالحواس، كالأحوال اليومية المعاشة والفعل الحضاري للإنسان ونتائجه المحسوسة.

والوقائع غير المدركة بالحواس، وهي ذات طبيعة نفسانية، كالعواطف، و الأفكار، و الدوافع، و دراستها، وهي على قدر كبير من الأهمية لأنها تمثل المسار الذي يوجه سلوك الناس وفعلهم الحضاري، هذا الفعل الذي يفقد أحياناً وتطمس معالمه، وإذا ما حدث ذلك فإنه يعني ضياع قسم من التاريخ ومن ثم جهلنا به.

وما دامت هذه الوقائع تاريخاً، فهي تمثل الماضي. ولذلك لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال دراسة الآثار المادية الباقية، أو من خلال الآثار غير المادية المتمثلة بالسلوك الاجتماعي والعادات والتقاليد المتراكمة، أو من خلال أولئك الشهود المباشرين الذين عاصروا الحدث وكتبوا عنه، أو غير المباشرين الذين سمعوا أو نقلوا أو رووا عن غيرهم. وبين المباشرين وغير المباشرين تكمن الحقيقة التاريخية التي لا نصل إليها إلا وفق قواعد صارمة يتضمنها ما يعرف بالنقد التاريخي.

إن كل فكرة تاريخية لا بد أن تبدأ من الوثيقة؛ لأنها الأثر المادي الوحيد والمباشر المعبر عن تطور حضارة الإنسان، ولذلك يجب قراءة مضمونها بدقة وأناة وروية، ثم تحليل ذلك المضمون وفق القواعد العلمية، بمعنى ممارسة النقد للوصول إلى الحقيقة.

مع العلم أن المؤرخ لا ينبغي أن يلتفت إلى كون وثيقة ما ذات قيمة من عدمه؛ لأن ما يحدد ذلك ليس الانطباع العام وإنما القيام بالنقد لمعرفة كون الوثيقة أصيلة أم منسوخة، ولا يمكن معرفة ذلك من خلال الشكل العام في حال الوثائق المكتوبة، وما يحدد ذلك هو فقط كل قول أو خبر وارد فيها؛ لأن هذا الخبر هو ما يحدد إذا كان صاحب الوثيقة شاهداً بنفسه أم ناقلاً عن غيره، وما إذا كان يمتاز بالأمانة والدقة أم لا.

وفي الحقيقة لا يمكن البدء بدراسة الوقائع الجزئية في الوثيقة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية ...) وتحليلها دون أن يسبقها عملية فحص أصالة الوثيقة وأمانة صاحبها وفق عملية دقيقة ومتشابكة بحيث تقود كل واقعة إلى الواقعة الأخرى، فمثلاً:

لا يمكن أن نتحدث عن كيفية اكتشاف الإنسان للزراعة في العصر الحجري الحديث (حوالي الألف العاشر ق.م) دون الحديث أولاً عن مرحلة التنقل وعدم الاستقرار التي عاشها، وكذلك عن حال المناخ من سيول وأمطار، وهروبه من خطرها إلى الكهوف ثم العودة بعد انتهائها وملاحظته أن نباتات جديدة صغيرة ظهرت وربت، وكيف أدرك بعد ذلك أن تساقط البذور وطمرها بالتراب نتيجة الرياح والأمطار كان سبباً في ذلك الظهور وكيف أخذ يجرب ذلك بيده فحقق نجاحاً ترتب عليه الاستقرار حول الأراضي الزراعية وما تبعه من تطور حضاري مستمر حتى اليوم. ولا يمكن أن نتحدث عن تهدم سد مارب والقضاء على حضارة سبأ دون دراسة أسباب إهمال تنظيف

السد من الطمي والأحجار والأخشاب والأتربة المتراكمة من السيول، أو من دون التعرف على أسباب الإعراض عن دين الله ومظاهر ذلك الإعراض.

كذلك لا يمكن أن نتحدث عن هزيمة المسلمين في غزوة أحد دون الحديث أولاً عن موازين القوى بين الجانبين، وعن طبيعة المسرح الجغرافي الذي دارت فيه المعركة، وعن مخالفة قسم من المسلمين لتوجيهات القائد وتصرفهم بعيداً عن الخطة المرسومة، وكيف استغل عدوهم ذلك فألحق بهم الهزيمة. ولا يمكن أن نتحدث عن اكتشاف "كولومبس" أمريكا إلا ببيان خطئه في معرفة الأبعاد الحقيقية للأرض.

وهكذا بالنسبة لاحتلال فلسطين، والاستعمار الأوروبي للبلدان العربية، واحتلال أمريكا لكل من أفغانستان و العراق، وما جرى في الصومال من غياب للدولة، وما حدث في السودان من تقسيم للوطن، وكذلك الأمر بالنسبة لثورات الربيع العربي وتداعياتها المختلفة، والثورات المضادة لها وما نتج عنها ... وغير ذلك.

بمعنى أن فهم الوقائع التاريخية مرتبط بفهم إرهاصاتها ومؤثراتها الداخلية والخارجية بحياد تام، لا يختلط معه التاريخ بالعاطفة ولا تخلط النتائج بالتصورات المسبقة والتعصب لهذا الطرف أو ذاك.

وفي ختام هذا الفصل يجب أن نعرف أين توجد الوثيقة ؟:

توجد الوثائق المكتوبة (الآثار) في المواقع الأثرية والمتاحف. وتوجد الوثيقة المكتوبة في أمكان عديدة، حيث باتت الحكومات والمؤسسات العلمية والبحثية تهتم بالوثائق بشتى أنواعها، ولذلك تحتفظ بها في المتاحف، ومراكز حفظ الوثائق، والأرشيف الرسمي للدولة، وكذلك توجد في المجموعات الخاصة بالأفراد والعائلات (وهذه غالباً تتعرض للتلف بسبب سوء الحفظ)، ومراكز الإحصاء الخاصة بالسكان والأحوال المدنية، والمحاكم الشرعية وغيرها. كما توجد في المراكز الوطنية للوثائق، ومراكز البحوث و الدراسات، وخاصة ما يتعلق بالأبحاث الميدانية البكر، وفي أرشيف المجالس النيابية و الاستشارية، والمنظمات الدولية ...

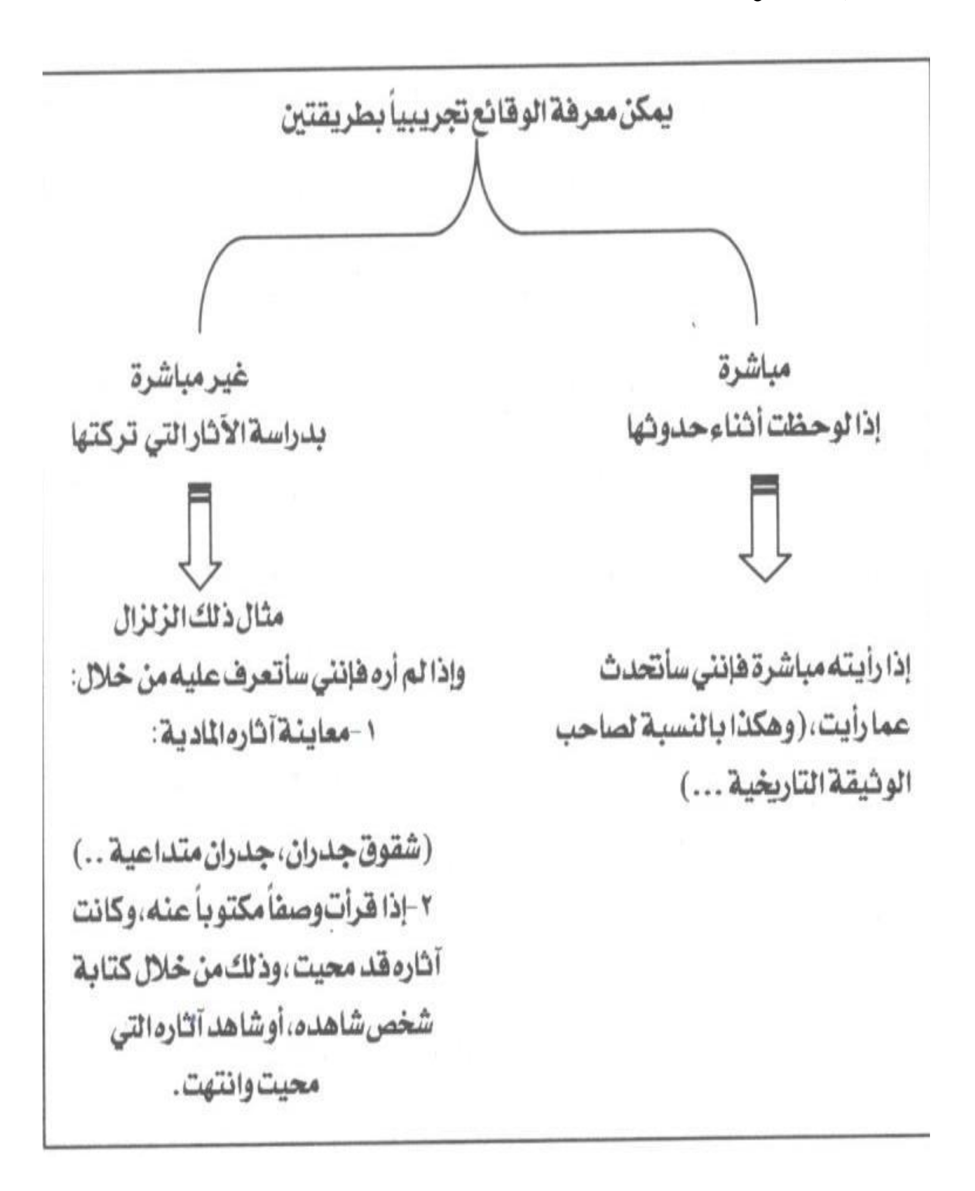
الأخطار التي تهدد الوثائق:

هناك العديد من الأخطار التي تهدد الوثائق وتكون السبب في فقدانها أو تلفها، ويتمثل ذلك في الآتي:

الإهمال، الحروب، الحرائق، الكوارث الطبيعية، الاحتلال، هواة جمع الوثائق، تجار الوثائق ...

ومن المتفق عليه – كما سبق –أن كتابة التاريخ تتم بواسطة الوثائق، وأن الوثائق هي الآثار التي خلفتها الوقائع الماضية..

فكيف يكون ذلك ؟

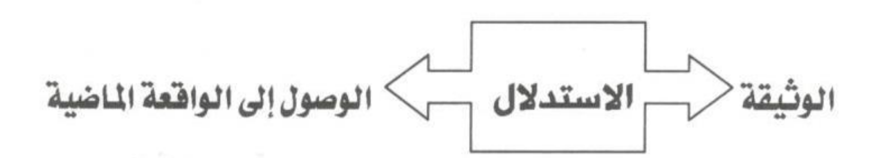


وهذا يعني –في المحصلة العامة–أن الوقائع التاريخية لا تدرك مباشرة، بل وفقاً لآثارها. ولذلك تكون المعرفة التاريخية معرفة غير مباشرة، وهو ما يجعل منهج علم التاريخ يختلف عن مناهج العلوم التجريبية، ويتشابه فقط مع الجيولوجيا التي تعتمد على الملاحظة المباشرة.

مما تقدم يتضح أن المؤرخ يمكن أن يلاحظ آثار الواقعة التاريخية، ولكن ليس مباشرة، بل من خلال الوثيقة. **وهنا تكون البداية ...**

كيف ؟

يبدأ المؤرخ من الوثيقة معتمداً على الاستدلال من خلال محاولة استنتاج الوقائع والآثار الباقية، وتتضح هذه الصورة من خلال المعادلة الآتية:



> **وبين نقطة البداية (الوثيقة) ونقطة الوصول (الواقعة الماضية) ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض. ولذلك يجب توخي الدقة؛ لأن الخطأ يفسد النتائج إذا وجد في أي مرحلة كانت (البداية، أو الوسط، أو النهاية)**

منهج الاستدلال بالوثائق

يمكن التمييز بين نوعين من الوثائق

وثيقة تترك الواقعة الماضية أثراً مادياً (معمار، فن، كتابة). وهذه عادة تكون سهلة؛ نظراً لوجود علاقة بين الأثر وأسبابه، ولكن قيمتها أكبر على صعيد الاستدلال.

ووثيقة تترك الواقعة أثراً نفسياً (وصف، رواية مكتوبة). وهذه صعبة؛ لأنها تأخذ البعد الرمزي وليس الأثر المباشر على عقل من شاهدها. لذا قيمتها تكمن في الوصف وليس في حقيقته، أما الحقيقة فنصل إليها من خلال تطبيق منهج النقد التاريخي.

وبالتالي علينا أن نتساءل:

- ماذا أراد صاحب الوثيقة أن يقول؟
- هل كان يؤمن بما قال؟
- هل كان محقاً في الإيمان بما آمن به؟ ...

ثانياً: المنهج الإسلامي والمنهج الأوروبي في النقد

هل منهج علماء الحديث في الجرح والتعديل، هو نفسه النقد التاريخي؟

في الواقع اعتدنا كثيراً أن يأخذ الأوربيون علوم المسلمين، ثم يعيدون إنتاجها بقوالب جديدة وتسويقها على أنها ابتكار أوروبي في الأمانة والدقة والمنهج.

فقد شهد العالم بأسره بأن منهج المحدثين في التعامل مع رواية الأحاديث النبوية الشريفة أعظم ما تفردت به الحضارة الإسلامية وأفضل ما قدمه المسلمون للبشرية في مجال منهجي النقد والبحث، بل نجد من غير المسلمين من دعا إلى تطبيق منهج المحدثين مع الروايات التاريخية بسبب دقته وإتقان معانيه وتسلسل خطواته.

والذي يظهر كما سنلاحظ في فصول هذا الكتاب المختلفة، أن ما أسماه الأوروبيون بالنقد التاريخي، هو نفسه منهج أهل الحديث المعروف بـ "الجرح والتعديل"، لكنهم فقط قدموه بتفصيل واسع من حيث وضع تساؤلات كثيرة لكل خطوة من أجل الوصول إلى الحقيقة.

ولكن الفرق بين منهج المحدثين وبين النقد التاريخي، هو أن الأول تعامل مع أقوال النبي الكريم ﷺ؛ ولذلك لم يتهاون أصحابه لا في صغيرة ولا في كبيرة، بل كان ذلك هو الدافع الأول لابتكار ذلك المنهج الناضج العتيد،

فرفضوا كل ما حوله شك وجعلوا ما صح فقط هو ما ينسب باطمئنان للنبي ﷺ ، مع تسامحهم تجاه الأحاديث الضعيفة الرواية والسند، ولكن ليس في جانب التشريع، وإنما في جانب المصالح المرسلة وما ليس فيه ضرر في أمور الدين.

أما بالنسبة للنقد التاريخي، فصحيح أنه يستخدم القواعد والأساليب نفسها للوصول إلى الحقيقة، لكنه لا يرفض أقوال الرواة المشكوك في أمرهم بصورة كاملة، وإنما يستخدمها مع توضيح ضعفها، إلا إذا وجِد نص سقيم لا مجال لفهمه أو التعامل معه.

وبتوضيح أكثر، مارس أهل الحديث ما عرف عند الأوروبيين بعد ذلك بـ "النقد الظاهري" أو الخارجي، وانتهجوا معايير دقيقة وواضحة لذلك، ومنها:

معايير الجرح:

أولاً- معايير العدالة:

1-السَفَه: ويعني كل فعل مشين أو استهزاء أو ممارسة أسلوب ممقوت.

2-الكذب:

(أ): رواية الحدث دون معاصرة، وعبروا عنه بـ "الإرسال".

(ب): الرواية دون سماع، وقصدوا به "التدليس"، أي التزييف الذي يعد أخطر أنواع الكذب، لأن فيه إيهام.

3-المجون والخلاعة.

4-الأهواء والبدع.

ثانياً-معايير الضبط:

1-الغفلة: بمعنى قبول الراوي أي شيء دون فهم أو فطنة أو تحر أو نقد له.

2-الشذوذ: أي مخالفة الراوي رواية الثقات.

3-كثرة الغلط.

4-الاختلاط والتغيير: أي عدم تركيز الراوي وذهاب عقله.

أما ما عبر عنه الأوروبيون بالنقد الباطني، أو النقد الداخلي أو نقد المضمون، فقد سبقهم المسلمون (أهل الحديث) بجملة طرق.

فالمنهج الذي اتبعه رواة الحديث والسيرة النبوية أطلقوا عليه "الجرح والتعديل"، أي الرفض والقبول، فميزوا بذلك بين الحديث الصحيح والموضوع، وابتكروا أساليب تقوم على أساس دراسة شخصية الرواة دراسة تفصيلية من حيث: سلامة البصر، والسمع، وصحة العقل، وأخلاقهم في

معاملاتهم اليومية، وميولهم الفكرية والسياسية ومدى تحيزهم لمذهب ديني أو فرقة سياسية أو حاكم أو أمير.

وهذا التحري الدقيق قادهم إلى تجريح بعض الرواة، أي رفضهم؛ لشكهم في أمانتهم العلمية، و "تعديل" بعضهم الآخر، أي قبولهم وقبول رواياتهم بعد تأكدهم من سلامة الأخلاق والحواس. وقد تلقف الأوروبيون هذا المنهج الدقيق وأعادوا تقديمه باسم "النقد الباطني السلبي" أو "نقد المؤلِف".

الفصل الثالث

نقد الأصول (النقد الظاهري)

يتضمن هذا الفصل دراسة أحوال الرواة

وشخصياتهم، وعلاقتهم بالحدث، وقربهم الزمني

والمكاني منه، وكذلك التحقق من صدق الوثيقة.

وينقسم إلى قسمين:

- نقد التصحيح.
- نقد المصدر.

أولاً: نقـــــد التصحيـــــح

عادة ما نجد أخطاء في الكتب الحديثة، وهذه الأخطاء ليس بالضرورة أن تكون من المؤلف، ولكنها ناتجة عن عمل العديد من القائمين على الكتاب، كالمؤلف والطباع والمنسق..

وإذا كان هذا هو الحال مع الكتب التي تطبع في الوقت الحاضر بأرقى الوسائل، كالكمبيوتر، فكيف سيكون الوضع مع الوثائق القديمة المعتمدة بالكامل على الكتابة باليد، بل ما يزيد الأمر خطورة أن كثيراً من الوثائق ليست نسخاً أصلية وإنما هي منسوخة عن الأصل أو نسخ عن نسخ.

وحتى لا نقع في وزر أن ننسب للمؤلف ما أخطأ فيه الناسخ وحرفه، علينا أن نفحص الوثيقة أولاً للتأكد من حالتها، وهذه هي العملية التي تعرف "بنقد التصحيح"، وهنا على الناقد أن يبدأ من خلال الأسئلة التالية:

-هل الوثيقة أصلية أم منقولة ؟.

-هل هي نسخ عن نسخ؟

-هل النُسّاخ من ذوي الضمائر الحية؟.

في بعض المخطوطات وبعد إجراء الفحص اللازم لها، يلاحظ أن الأخطاء تنقسم إلى أخطاء بسيطة وأخطاء تصل حد تحريف الكلام بصورة

تختلف عما قصده المؤلف. وهذا الاختلاف تحدده عملية النقد وترصد مواضعه.

فما سبب هذه الاختلافات أو ما يعرف "باختلافات النقل" ؟

هناك أحد سببين، إما الغلط أو التزييف. فإذا ثبت أن هناك تزييف في هذا النوع من الأخطاء، حينئذ يكون من الصعب جداً تصحيح النص أو اكتشاف مواضع الخلل؛ لأنه يحدث فيه حذف مقصود وإضافة متعمدة ...، وهذا ما يطلق عليه "**فساد النصوص**" أو "**المواضع السقيمة في الوثيقة**"؛ لأنها غالباً ما تكون غامضة وغير مفهومة.

فما هي الأخطاء التي يمكن ملاحظتها؟:

1-اختلاط المعاني والحروف والكلمات.

2-نقل الكلمات والمقاطع والحروف من مواضعها.

3-تكرار الحروف أو المقاطع والكلمات.

4-الإفراد بدل الازدواج (أي المقاطع أو الكلمات التي كان يجب كتابتها مرتين لا تكتب إلا مرة واحدة). مثل: مَن مِن الناس ...

5-سوء الفصل بين الكلمات.

6-عدم ضبط أدوات الترقيم بين الفواصل والجمل.

طيب إذا وجدنا نسخاً عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها، ماذا نعمل؟

أولاً: علينا القيام بمقارنة النُسخ المتعددة –إن وجدت- للحصول على نص يمكن أن يكون الأقرب إلى النص الأصلي، مع مراعاة أن الأقدمية في تلك النُسخ لا تمثل أي أهمية فهي أولاً وأخيراً نسخة وليس أصلاً.

ثانياً: نقوم بترجيح الأغلبية المتوافقة في جميع نصوص الوثائق ونترك الشاذ منها.

مثلاً: إذا نسخة اتفقت مع أغلب النسخ، والكل ادعى انه نقل عن الأصل، ونسخة اتفقت مع نسختين أو نسخة واحدة فهذا **لا** يعني صحة الأغلب؛ لأن النسخة الأولى التي اعتمدنا عليها في المقارنة لا يوجد شاهد على صحتها ما دام الأصل مفقوداً !! **ومع ذلك، إذا اتفق الكل على الأغلاط** – مثلاً–فيمكن الترجيح أنهم جميعاً نقلوا عن الأصل. وفي كل الأحوال فإن العثور على عدة نسخ مستقلة عن أصل مفقود يعد أفضل من نسخة واحدة باعتبار المقارنة أساس الترجيح.

ولكن التعامل مع النسخ المتعددة دون خبرة في النقد يؤدي إلى تعميق الشكوك والابتعاد عن الحقيقة. وحتى إن توفرت الخبرة يبقى عملها محدوداً بسبب غياب الأصل، مع مراعاة عدم ترك هذه النسخ أو إهمالها باعتبارها خيار بديل، ولكن بحذر شديد.

ولأهمية هذه النقطة لا بد من التفصيل فيها أكثر:

> **قاعدة 100 = 1:**
>
> **لو ردد مائة من المؤلفين المختلفين ملاحظة ما، فإن هذه الوثائق المائة لا تمثل غير ملاحظة واحدة؛ لأن القول الذي يردد قولاً آخر لا يمثل ملاحظة جديدة. فكلما كانت نقاط الاتفاق أكثر دل ذلك على مجرد النقل وحسب.**

ويرتبط بذلك حالات مهمة ينبغي مراعاتها:

الحالة الأولى:

اتفاق الوثائق المنسوخة:

الاتفاق بين الوثائق المنسوخة ليس بالضرورة أن يؤدي إلى نتيجة نهائية؛ لأن النقص قائم وبالتالي حتى وإن أيد بعضه بعضاً، إلا أنه قد تكون كل واقعة تاريخية حدثت بمعزل عن الأخرى.

الحالة الثانية:

تعدد الشهود للواقعة الواحدة:

قد نجد أحياناً ظروفاً متشابهة جعلت عدداً من الشهود (المؤلفين) للواقعة التاريخية الواحدة يدونون ملاحظاتهم عنها في وثائق مختلفة. وهنا تكون مهمة الناقد صعبة؛ لأن عليه التأكد من الآتي:

- هل يوجد شكل من أشكال الكذب ؟

-هل يوجد ما يشير إلى إيثار مصلحة شخصية، أو مصلحة جماعة، أو فكر، أو مذهب؟

-هل يظهر ما يوحي بالغرور الشخصي؟

-هل هناك تصورات وأحكام مسبقة لهذه الواقعة من أحد الشهود أو بعضهم؟

ولذلك عندما يكون لدينا أقوالاً عديدة عن واقعة تاريخية واحدة، فهذا يدل على عدم التوازن، وبخاصة في حال تناقضها، وحتى إن وجد اتفاق بينها فإنه يدخل في باب الأقوال الوحيدة.

أما إذا كان التناقض حقيقياً، فمعنى هذا أن أحد القولين على الأقل كاذب، وبالتالي فإن التوفيق بينهما يخرج عن المنهج العلمي، ولا بد من إثبات صحة أحدهما.

وقاعدة ذلك:

إذا قال أحد (2+2=4)، وقال آخر (2+2=5) فلا ينبغي التوفيق بين الرأيين بالقول إن (2+2= 4,5)، بل ينبغي أن نفحص أيهما الأصوب. وهذه هي مهمة النقد التاريخي.

إذاً علينا أن نبحث أيهما الأصوب، وليس أيهما يمثل الحقيقة؛ لأن النقد لا يبرهن على أي واقعة وإنما يقدم احتمالات، مثل: هو قول لا قيمة له، هو قول متهم قليلاً أو كثيراً، هو قول محتمل، هو قول محتمل جداً، هو قول مجهول

القيمة، فالقول المشكوك فيه يمكن أن يكون صحيحاً، والقول المحتمل يمكن أن يكون كاذباً، ومن ثم فإن الوصول إلى نتيجة أو قرار لا يكون بغير القيام بالمقارنات مع ما هو معاصر للحدث.

الحالة الثالثة:

شهود كثيرون وكاتب واحد:

أن يتعدد الشهود للواقعة الواحدة أو الحدث الواحد، لكنهم كلفوا واحداً منهم بتحرير وثيقة وحيدة (مثل محاضر الاجتماعات)، وهنا لابد من التأكد من الآتي:

-هل الجميع راجع ما تم تحريره ؟

- هل الجميع أقر ما تم تحريره ثم التوقيع عليه؟

-هل اكتفوا بما قام به محرر الوثيقة دون مراجعة؟

ولكن في حال اكتفاء الحاضرين بما حرره كاتب الوثيقة، فإنه يجب الوقوف على الآتي:

-هل أضاف المحرر أشياء لم يتفق عليها أو لم تقل؟

-هل حذف أشياء أخرى متفق عليها؟

-هل حدث عنده خلط بين أكثر من موضوع بحيث غير قراراً من مكان إلى آخر؟

وهنا لدينا قاعدة هي:
إن تقرير واقعة معينة بالاعتماد على قول شخص واحد مهما كان أميناً، يوجب على الناقد ذكر الخبر كما هو لا تأكيد الواقعة.

الحالة الرابعة:

تفرد وثيقة ما وعدم اتفاقها مع غيرها:

أما بالنسبة للحالة التي لم نجد بينها وبين الوثائق الأخرى اتفاق، فقد تكون هي الصحيحة، وبخاصة إذا توافقت مع الواقع الذي تشترك الوثائق في الحديث عنه.

ثانياً: نقد المصـــدر (نقد السنـــد)

عندما نكون أمام وثيقة معينة ماذا علينا أن نعمل؟

1-إما أن نقوم بنشرها كما هي دون زيادة أو نقصان، مع ملاحظة أنه قد يقع خطأ في النقل من الناشر.

2-أو نستكشف أهميتها ونقوم بفحصها، ولذلك نتساءل:

-من أين أتت ؟

-من مؤلفها ؟

-ما تاريخها؟

-ما مصدرها؟

فإذا لم نستطع الإجابة على كل هذه التساؤلات فإن الوثيقة تكون عقيمة ولا تفيد المؤرخ في شيء.

ومن الأمور المهمة التي علينا أن نتوقف عندها عند نقد الوثيقة هو موضوع **الحشو:**

الحشو: هو قيام الناسخ بإدخال عبارات وجمل عديدة بين السطور أو الهوامش. ومن أخطر أنواع الحشو، **الحشو المتعمد:** أي قيام الناسخ بإضافة

أو استبدال عبارات كاملة للمؤلف على اعتبار أنه أراد الإكمال أو التجميل أو التوكيد. ومما يزيد الأمر سوءاً أن تكون النسخة الأصلية مفقودة، وفي هذه الحالة لا نستطيع التعرف على الحشو إلا إذا تغير السياق أو اختل الربط بين السابق والتالي.

كيف نعالج هذه المشكلة؟

(أ): إذا وجدنا نسخاً أخرى قبل الحشو، فإن الوصول إلى الحقيقة أيسر وأسهل.

(ب): أما إذا لم نجد أي نسخة أخرى فعلينا القيام بالنقد من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

-هل أسلوب كل أجزاء الوثيقة واحد ؟

-هل هي مترابطة وتسودها الروح الواحدة من البداية إلى النهاية؟

-هل يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟

أما إذا عجزنا عن فصل الأصل عن الحشو فعلينا الاعتراف أن الوثيقة ضعيفة.

(ج): علينا أن نضع أمامنا قاعدة مهمة هي:

القراءات الواحدة مصدرها واحد، والقراءات المختلفة لحادثة واحدة في نسخ مختلفة لأصل مفقود يجب الشك فيها والتوقف عندها طويلاً..

(د): علينا أن نستحضر دائماً أن نقد المصدر يحمي المؤرخين من الوقوع في أغلاط مخيفة؛ **لأنه يعلمهم كيف لا يستخدمون وثائق سقيمة ...**

و في ختام هذا الفصل:

هل هناك فرق في التعامل مع الوثيقة القديمة والوثيقة الجديدة؟

نعم هناك فرق؛ لأن الوثيقة الجديدة غالباً تكون مؤرخة وموقع عليها ومعروفة المصدر، ومعروفة المؤلف إذا كانت كتاباً. ولكن أحياناً نجد وثائق مهمة هي عبارة عن كتب أُلِّفَتْ بأسماء مستعارة، وفي هذه الحالة فإن الحكم عليها كالحكم على الوثائق القديمة في التحري والبحث والتدقيق.

وهناك وسيلة مهمة في نقد الوثائق الجديدة المجهولة، هي "المنهج" الذي يقوم على الآتي:

1- مقارنة مضمون الوثيقة مع ما هو منشور.

2- مقارنة أسلوب المؤلف ولغته بأساليب ولغات أشخاص مفترضين.

3- التركيز على شيوع استخدام مصطلحات وتعبيرات معينة بأساليب أشخاص مفترضين من حيث قلتها أو كثرتها.

4- محاولة الوصول إلى النسخة المكتوبة بخط اليد. وفي حال الوصول إليها نكون أجبنا على 95٪ من التساؤلات.

5-محاولة تخمين الشخص المفترض أو الأشخاص المفترضين من خلال أشهر المرتبطين بالحدث الذي تدور حوله أحداث الكتاب أو الوثيقة، ثم نقرأها بعمق. حينها سنجد الفرق بين من توحي كتاباته أنه نقل الأخبار عن آخرين، وبين ذلك الذي يوحي النص بمشاركته في الحدث فعلاً.

6-مقارنة أسلوب الكتابات والمقابلات السابقة للشخص أو الأشخاص المفترضين بأسلوب الكتاب أو الوثيقة التي بين أيدينا.

وهنا يمكن القول أننا إذا نجحنا في القيام بتحليل هذه الوثيقة المجهولة حسب القواعد والشروط والخطوات التي تعلمناها، فإننا نكون قد وصلنا إلى أفكار كافية تدل على المصدر.

وفي المحصلة النهائي لا بد من التقرير أن هناك فرق في التعامل مع الوثيقة القديمة والوثيقة الحديثة من حيث الوضوح أو التعقيد، لكنهما تشتركان جميعاً في المنهج. فتحري الدقة بغرض الوصول إلى الحقيقة أسلوب مشترك بينهما، ولكن قد تختلف الأدوات أحياناً.

الفصل الرابع

نقد الأمانة والدقة

(النقد الباطني)

يتضمن هذا الفصل سر أعماق المؤلف وعمق عمله عن طرق التحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف من خلال تحليل عمله لتمييز الصحيح من الخطأ.

وينقسم إلى قسمين هما:

- **نقد الأمانة (النقد الباطني الإيجابي).**
- **نقد الدقة (النقد الباطني السلبي).**

أولاً: نقد الأمانة
(النقد الباطني الإيجابي)

إن غرض نقد الأمانة (النقد الباطني الإيجابي) هو: التحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه، أي أن نميز في الوثيقة ما يمكن قبوله من عدمه. ولذلك علينا تحري:

(أ):ما اعتقده المؤلف فعلاً إذ يمكن ألا يكون أميناً، وهنا علينا تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفي له.

(ب): ما عرفه المؤلف فعلاً إذ يمكن أن يكون قد أخطأ، وهنا لا بد من إدراك المعنى الحقيقي للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه.

وحتى تتضح الصورة أكثر نتابع التفصيل الآتي:

يعد التحليل من أهم مقدمات وضرورات نقد الأمانة، وكل نقد يبدأ بتحليل عمل المؤلف لتمييز العمليات غير الصحيحة؛ لأن قبول النتائج لا يمكن أن يتوفر بدون القيام بهذه الخطوة.

ولكي يكون التحليل كاملاً من الناحية المنطقية ينبغي على الناقد أن يقوم بالآتي:

1-إعادة القيام بكل العمليات التي لا بد أن يكون المؤلف قد أجراها، أي إعادة القيام بدوره في تتبع الحدث ووصفه وكأنك أنت الفاعل، مع

ضرورة مراعاة عدم إسقاط الواقع الذي نعيشه على الواقع الذي عاش فيه المؤلف.

2- للتأكد من سلامة منهج المؤلف، لا بد من القيام بفحص العمليات التي قام بها الواحدة تلو الأخرى.

ولكن هذه العملية قد تطول، ولذلك على الناقد أن يتبع منهجاً موجزاً يركز كل العمليات في طريقتين:

1-القيام بنقد الأمانة من خلال تحليل مضمون الوثيقة؛ للتأكد مما أراد المؤلف أن يقوله.

2-تحليل كل الظروف الإيجابية والسلبية التي أُنتجت فيها الوثيقة، من خلال ممارسة نقد الدقة بغرض ضبط أو مراقبة أعمال المؤلف، مثل:

قربه من الحدث – بعده عنه – تعصبه للحدث – تعصبه ضده – تبعيته لطرف – معارضته له – تبنيه لفكرة أو مذهب – حياديته من كل ذلك...

محاذير استخدام هذا الأسلوب:

1-يشترط في من يقوم بهذا العمل أن يكون ناقداً محترفاً متمرساً غير متعصب ولا متأثر بأي مذهب أو فكر أو توجه، حتى لا يخرج عن الحياد المنهجي؛ لأن الناقد هنا لا يكتفي بمجرد إعادة قراءة النص، بل عليه أن يتمثل ما كان في ذهن المؤلف. وهذه العملية تعد أصعب العمليات وأدقها.

2-ضرورة التنبه لعادات المؤلف وتقاليده ولغته وفكره وأسلوب زمنه؛ لأنه لا يحق لنا فهم ما أراد صاحب الوثيقة أن يعبر عنه في ضوء عاداتنا وأفكارنا وتقاليدنا ولغتنا في زمننا نحن، وبخاصة حين يكون معنى النص غامضاً.

3-التشديد على أمرين مهمين هما:

(أ): ضرورة تجرد الناقد من الانطباعات الشخصية عن المؤلف؛ لأنه بدون ذلك سيقدم لنا نتائج منحازة لطرف أو فكر.

(ب): ضرورة تجرد الناقد من الانطباعات الشخصية عن الوقائع التي تضمنتها الوثيقة؛ لأن المطلوب منه أن يقدم لنا رأياً متوازناً يمتاز بالحياد والموضوعية، وبدون ذلك سنجده يقدم نصاً خيالياً يضعه مكان النص الحقيقي الذي كتبه المؤلف.

إذن كيف يكون التعامل الإيجابي المطلوب مع هذا النوع من النقد؟

يكون ذلك بالآتي:

1-دراسة مضمون الوثيقة لتحديد فكرة المؤلف الحقيقية.

2-إيضاح غرض المؤلف وكيفية تصوره للأمور.

3-التزام الموضوعية في عرض فكرة المؤلف بعباراتها الأصلية التي تميز أسلوبه وتوضح فكرته، ولا يجب أن يعيد صياغتها.

4- عدم قيام الناقد بتجزئة وقائع الوثيقة إلى ما هو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو عسكري، أو اجتماعي، بغرض الفهم أو التوظيف، إلا بعد القيام بتحليل كامل الوثيقة كتلة واحدة وبكل صدق وأمانة.

ويعد هذا الإجراء قاعدة رئيسة في النقد التاريخي؛ لأن التجزئة قبل الفهم يؤدي إلى قلب المعنى الحقيقي، وتداخل حقائقه، واختلاط تصوراته، وهو ما يعني تغيير بنية النص الفعلي، وهذا من محظورات النقد التاريخي.

وعلى أي حال لا بد أن يمر النقد الباطني الإيجابي بمرحلتين مهمتين هما:

المعنى الحرفي، والمعنى الحقيقي.

فما الفرق بينهما ؟

وهل يرتبط كل منهما بالآخر في المحصلة النهائية أم لا؟

ويجب مراعاة أن عدم ملاحظة وتحري الفوارق اللغوية واللهجية؛ توصل المؤرخ إلى فهوم ناقصة وحقائق غير مدركة سلفاً. كما يتضح من الآتي:

المعنى الحرفي:

يتعلق المعنى الحرفي بعلم اللغة ولذلك يجب استخدامه مع الحذر من القيام بالتفسير اللغوي للكلمات بمعزل عن التفسير التاريخي القائم على كل

حالة على حدة، ومنهج النقد في ذلك يتمثل بالآتي:

1-عدم تفسير الكلمات القديمة بمعناها الحديث؛ لأن المدلول قد يتغير أو يختلف.

2-مراعاة اختلاف مدلولات الألفاظ في اللهجات المختلفة.

3-إذا استخدم المؤلف لغة ميتة غير مستخدمة في عصره، فهذا يعني انه نقلها من كتب قديمة.

4-ضرورة تفسير كل كلمة أو جملة بحسب سياقها في النص وليس بشكل منفرد.

5-يجب التركيز فقط على المعاني المتغيرة، أما المشتركة بين جميع المؤلفين فلا يتغير معناها؛ فالتفسير الخاطئ للفظ يقود إلى نتيجة خاطئة.

6-قد يستخدم المؤلف عبارات ملتوية كالاستعارة والمبالغة والتلميح، وهنا لا بد أن نعرف المعنى الحقيقي الذي أخفاه المؤلف عن قصد تحت تعبير غير مطابق.

وهذا غالبا يوجد عند الراغبين في إخفاء مذاهبهم وأفكارهم لغرض ما، ويتضح ذلك من خلال لا معقولية المعنى أو اضطرابه أو غموضه، أو أنه مناف لأفكار المؤلف أو للوقائع التي عرفها. عندئذ لا بد من مقارنة المواضع والألفاظ لمعرفة موضع الالتواء.

المعنى الحقيقي:

الوصول إلى المعنى الحقيقي يعني أننا وصلنا إلى معرفة تصورات المؤلف والصور التي كونها في ذهنه. ولذلك يجب أن يكون الناقد ملماً بمعرفة عامة حول:

الفنون التشكيلية– الآداب-المعتقدات الدينية -والفلسفية – والأخلاقية - تاريخ القانون– تاريخ النظم الرسمية -الأساطير والتقاليد الشعبية (الفولكلور).

ثانياً: نقد الدقة (النقد الباطني السلبي)

إذا كان **نقد الأمانة (النقد الباطني الإيجابي)** يعرفنا على أفكار المؤلف ولا يعطينا شيئاً عن الوقائع الخارجية حتى ولو كان قد شاهدها، فإن **نقد الدقة (النقد الباطني السلبي)** يعرفنا على حقيقة ما كتب؛ لأن ما يعبر عنه المؤلف ليس بالضرورة ما كان يعتقده، فلعله كذب، وما اعتقده ليس بالضرورة أنه ما حدث فعلاً، فلعله أخطأ.

بطبيعة الحال ومن الناحية المنهجية، فإننا عندما نتعامل مع الوثيقة لا بد أن نفترض في مؤلفها حسن النية، وأن كل ما جاء فيها صحيح، فالشك عموماً مصدره تلك الوثائق السقيمة المليئة بالأخطاء. وبناءً على ذلك لا بد من القيام بالنقد لغرض الوصول إلى الحقيقة، وحتى لا ينتقل الخطأ عبر الأفراد والأجيال والحضارات.

ولأنه لا بد أن توجد بين أقوال المؤلف وبين الحقيقة مسافة قابلة للفحص، فإن على الناقد أن يقسم المؤلفين إلى قسمين:

(أ): المؤلفين الجديرين بالثقة، أو الوثائق الجيدة ذات المصداقية.

(ب): المؤلفين المشكوك في أمر مصداقيتهم، أو الوثائق السقيمة، كثيرة الأخطاء والشبهات.

ومن ثم علينا ان نطبق على المؤلفين الإجراءات القضائية باعتبارهم شهود على عصرهم:

(أ): شهود عدول.

(ب): شهود زور.

وسبب ذلك أننا إذا لم نُعمِل الشك، فإن الاعتقاد بوجود الحقيقة في الوثيقة ستجعل المؤرخ يقبل المضمون كما هو، بل ويدافع عنه سواء أكان حقاً أم باطلاً.

إذن كيف نقاوم هذه النوازع الغريزية في الشك والتصديق بطريقة منهجية؟

علينا أولاً أن نؤمن بأن الخطأ وارد، وهذا سيقود إلى خطوة مهمة، وهي الإقرار بأن فحص الوثيقة –في جملتها– لا يكفي، بل ينبغي القيام بالمرحلة التالية لذلك وهي فحص كل قول وارد فيها، فالنقد لا يمكن أن يتم بدون تحليل كما ذكرنا سابقاً.

ولذلك نجد أن التعامل مع نقد الدقة يقوم على أمرين لكل منهما قاعدة:

الأول: الحقيقة العلمية لا تتقرر بمجرد الشهادة، ولذا لابد من البحث عن الأسباب التي تثبت أنها صحيحة:

القاعدة: أن نفحص كل قول للتأكد من أنه من النوع الذي ينطوي على سبب كافٍ لتصديقه.

الثاني: نقد الوثيقة لا يمكن أن يتم جملة.

القاعدة: ضرورة تحليل الوثيقة إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها وفحص كل حالة على حدة.

مثال: عقد البيع يجب أن نميز فيه الآتي:

التاريخ – المكان – البائع – المشتري – السلعة – الثمن – وكل شرط من شروط العقد.

وهذا يقودنا إلى أمر مهم وهو:

إذا كان لدينا قول صادر عن رجل لم نره يعمل، ولا نعرف الطريقة التي عمل بها، **فكيف نعرف أن ما قام به صحيح؟**

الجواب: علينا أن نسأل: **هل كان عمل المؤلف صحيحاً أم لا؟**

ولمعرفة ذلك يجب القيام بالآتي:

(أ): دراسة شخصية المؤلف.

(ب): نقد الأقوال الجزئية من خلال دراسة الظروف الكلية لتأليف الوثيقة، مثل الظروف النفسية، والظروف المحيطة بالمؤلف أثناء التأليف.

وهنا يجب أن تقوم قاعدة الفحص على ميزان منهجي غاية في الدقة يقوم على الآتي:

(أ): ما اعتقده المؤلف فعلاً: فقد يكون أميناً.

(ب): ما عرفه فعلاً: إذ يمكن أن يكون قد أخطأ.

وهنا وجب علينا التمييز بين نقد الأمانة (النقد الباطني الإيجابي)، ونقد الدقة (النقد الباطني السلبي):

فنقد الأمانة: هو معرفة ما إذا كان مؤلف الوثيقة لم يكذب.

ونقد الدقة: ما إذا كان لم يُخطئ.

وهنا لا بد أن نعرف أن نقد الدقة (النقد الباطني السلبي) يتم وفقاً لعمليتين منهجيتين من التساؤلات:

العملية الأولى:

تختص هذه العملية بمعرفة ما إذا كان ثمة دافع للارتياب في أمانة القول. ولذا نسأل:

-هل كان المؤلف في ظروف تجعلنا نميل إلى عدم الأمانة؟ .

-ما هي هذه الظروف في عموم الوثيقة وفي جزئياتها ؟

وهنا يجب أن نسأل سؤالاً يدخل في مقاصد المؤلف وعقله:

-هل المؤلف قصد الكذب لإحداث تأثير خاص في قارئه ؟

هناك أحول خاصة لمعرفة جواب هذا السؤال، وهذه الأحوال هي:

الحالة الأولى:

1-محاولة المؤلف أن يجلب لنفسه منفعة عملية.

2-أن يقصد دفع القارئ للقيام بعمل، أو صرفه عنه من خلال تقديم معلومات كاذبة.

وهنا لابد أن نتساءل عن مصلحة المؤلف من الكذب:

-هل كانت مصلحة شخصية ؟ (للوصول الى منصب أو مكانة)

-أم كانت مصلحة جماعية؟ (كأن يكون عضو في: أسرة، قبيلة، إقليم، وطن، فرقة دينية، حزب سياسي، فئة اجتماعية). وهنا لا بد من تمييز الجماعة التي يتشيع إليها، فقد تكون مصالح تلك الجماعات متعارضة.

الحالة الثانية:

-أن يكون المؤلف في موقف أرغمه على الكذب.

-أن يتعمد أحياناً الكذب في أشياء بسيطة، مثل اليوم، الساعة، المكان، عدد الحاضرين وأسمائهم، وهذه الأشياء يمارسها الناس في حياتهم الطبيعية، فما الذي يمنع أن تكون حاضرة في عمل صاحب الوثيقة. (وهذا ينطبق أيضاً على وثائق المحاضر الرسمية التي يكتبها أمناء المجالس في الدوائر الرسمية وغير الرسمية)

والمهم في التعامل مع هذه الحالة هو أننا:

لا يمكن أن نضع كلمة (صحيح) على فرض صحة الوقائع، مرادفة لكلمة (دقيق) على فرض صواب كل جزئياتها؛ لأن الكذب هنا ليس في أساس الوقائع وإنما في الظروف الجانبية. فهناك فرق بين الصحة والدقة.

مثال:

هناك فرق بين أن نقول: ولد النبي محمد ﷺ في عام الفيل، وكان له مرضعة، ونشأ يتيماً. **فهذه معلومات كلها صحيحة.**

وحتى تكون هذه المعلومات دقيقة لا بد أن نقول:

ولد النبي محمد ﷺ في عام الفيل الذي يرجح أنه يوافق سنة 571 م، وأن أمه آمنة بنت وهب سلمته إلى حليمة السعدية لتكون مرضعته على عادة أهل ذلك الزمان. وقد نشأ ﷺ يتيماً، فوالده عبد الله بن عبد المطلب توفي عام 571م وهو في بطن أمه في شهره الثاني، وأمه آمنة توفيت سنة 577م وعمره ستة أعوام، وجده عبد المطلب توفي سنة 578م وعمره ثمان سنين.

الحالة الثالثة:

أن يكون المؤلف يستشعر عطفاً أو كراهية لجماعة من الناس: (أمة، حزب، فرقة، إقليم، مدينة، أسرة)، أو لمجموع من المذاهب أو المؤسسات (دين، فلسفة، فرقة سياسية).

الحالة الرابعة:

أن يدفع الغرور الفردي المؤلف للكذب بغية تمجيد ذاته، أو يدفعه غروره الجماعي للكذب تمجيداً للجماعة التي ينتمي إليها.

وفي كل الأحوال تكون غاية الكذب التأثير على القارئ عن طريق الإيحاء بسمو شخصه وتفرده، أو بعظم جماعته وأفضليتها على الجماعات الأخرى.

الحالة الخامسة:

أن يكون المؤلف قد أراد تملق الجمهور أو على الأقل أراد أن يتجنب ردة فعله، فيتعمد التعبير عن العواطف والأفكار المتفقة مع ثقافة جمهوره وأخلاقه، أو مع البدع السائدة عندهم، وحتى لو كان ذلك مخالف لثقافته وأفكاره، فإنه يسعى إلى تشويه الوقائع من أجل إرضاء جمهوره وحسب. وهذا النوع من الكذب يغلب عليه الطابع الرسمي والمجاملات، كما هو عليه اليوم.

ولمعرفة ذلك على وجه الدقة، لابد أولاً أن نصل إلى:

1-معرفة نوع الجمهور الذي يخاطبه المؤلف.

2-معرفة نوع الثقافة والأخلاق والآداب التي يدين بها الجمهور.

الحالة السادسة:

أن يكون المؤلف قد حاول تملق الجمهور -بشكل يختلف عما جاء في الحالة الخامسة- بحيل أدبية، فشوه الوقائع بجعلها تبدو جميلة بحسب تصوره للجمال، بمعنى السعي إلى جعل الشيء أكبر من حقيقته في الواقع، وهذا أكبر أنواع التشويه؛ لأنه لا يقف عند تشويه الواقعة، وإنما يحرف مسارها ويقلب واقعها إلى شيء مختلف.

قاعدة:
يجب أن نرتاب من أي قول يكون أكثر تشويقاً من الناحية الفنية.

العملية الثانية:

يستعان بتساؤلات هذه العملية في حال شعر المؤرخ بارتياب أو شك في دقة القول، وقفز إلى ذهنه السؤال التالي:

هل كان المؤرخ في ظروف ساقته إلى الخطأ ؟

وهناك عدة حالات لفهم دوافع الخطأ:

الحالة الأولى:

-قد يكون المؤلف (صاحب الوثيقة) في موضع يسمح له بملاحظة الواقعة، أو أنه خيل إليه أنه لاحظها فعلاً، أو أنه عبر عنها وفق تصور مسبق يسيطر عليه.

الحالة الثانية:

أن يكون المؤلف في موضع لا يسمح له بالملاحظة، كأن يدعي شخص رواية المداولات السرية التي جرت في مكان هو موظف فيه. فنتساءل:

- هل اضطر إلى هذا الفعل لسبب ما؟
- هل أهمل لأن الوقائع التي شاهدها لم تكن تهمه؟
- هل افتقر إلى خبرة خاصة أو إدراك عام لفهم الوقائع؟
- هل أساء تحليل انطباعاته وخلط بين وقائع متمايزة؟
- متى سجل ما رأى أو سمع؟ . وهذا مهم جداً؛ لأن الاكتفاء بالاعتماد على الذاكرة فقط معرض لاختلاط الحدث بذكريات أخرى. والدليل على ذلك أن المذكرات التي كتبت بعد حدوث الواقعة بسنوات، أو ظهرت بعد وفاة صاحبها، قد أدخلت في التاريخ الكثير من الأخطاء الفادحة، وهنا لا بد من اعتبار المذكرات -في الغالب- وثائق من الدرجة الثانية؛ لأن عامل الشك والريبة جائز معها.

الحالة الثالثة:

أن يؤكد المؤلف وقائع كان في استطاعته أن يلاحظها، لكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها، فتخيل وخمن معلومات كاذبة وزائفة.

الحالة الرابعة:

-أن تكون الواقعة المروية من نوع الروايات التي لا يمكن أن تعرف بالملاحظة وحدها، مثل أسرار الحياة الزوجية.

-أو تكون فعلاً مشتركاً من قبل جيش بأسره، فلا يستطيع تحديد الأبطال والوقائع بصورة منفردة، حتى وإن كان الراوي أحد القادة الميدانيين يجب اعتبار رواياته من الدرجة الثانية؛ لأننا لا ندري، هل اعتمد على ملاحظاته وحسب، أم خلطها بروايات الضباط والأفراد ؟

-أو تكون الرواية عرفاً مشتركاً في شعب بأسره، حينئذ لا يمكن نسبته لجماعة بعينها، إلا إذا وجدت وثائق تحدد ذلك بوضوح ودون شك في أمرها [1].

وهنا نسأل:

-هل عمل المؤلف وفقاً لمعطيات غير كافية؟

-هل عمل في هذه المعطيات عملاً غير صحيح؟

1-مثلاً في اليمن توجد قواعد عرفية قبلية مكتوبة تحدد طبيعة المعاملات القبلية و أعرافها، وعلى الرغم من أنها تنسب –تخميناً– لشخص أو جماعة، وترتبط بقبيلة معينة، إلا أنها شائعة في مناطق شاسعة من اليمن، وبالتالي ارتبطت بمن قام بتحويلها من ثقافة وسلوك متوارث إلى قواعد مكتوبة، وهنا تبرز مشكلة تخصيص منبعها أو تعميم ممارستها ؟. (عن هذه القواعد انظر، المخلافي عارف أحمد إسماعيل، دليل المصطلحات العرفية المستخدمة في التعامل مع النزاعات المحلية، بحث ميداني مرجعي، مديرية برط المراشي محافظة الجوف ومديرية منبه محافظة صعدة، صنعاء 2008 م.

ولكن السؤال الآن:

إذا وجدنا مؤلفاً (وثيقة) صاحبه مجهول، كيف نتعامل معه نقدياً؟

في الحقيقة إذا كان المؤلف مجهولاً، فقد انتهى عمل النقد، وما علينا سوى فحص الظروف العامة للوثيقة، من حيث الأصالة، وتوافق الحدث مع الواقع، وسلامة تقديم مادته وحقيقتها...

وتدخل الأسطورة ضمن هذا النوع من الوثائق، فهي رواية مجهول صاحبها، ومع ذلك تعد مادة أدبية لا بد من التعامل معها.

فكيف نحلل الأسطورة إذاً؟

ليس أمامنا من سبيل لذلك سوى اللجوء إلى تجزئة وقائع الأسطورة وفرزها، ومن ثم تمييز ما هو خارق للعادة، أو مستحيل، أو متناقض، أو غير معقول، وإخراج ما يقبله العقل باعتباره مادة تاريخية. وقد تكون هذه المادة هي الأصل الواقعي فيها، وغير ذلك يشكل إضافات عابرة للزمان حولتها من طبيعتها الواقعية إلى صورتها الأسطورية.

أما بالنسبة للأعمال الفنية والأدبية الأخرى كالقصة، والرسوم، فكل تصور مُعبر عنه إما مكتوباً أو بشكل لوحة تشكيلية، هو واقعة مؤكدة، وطالما أن هناك تصور لشيء ما، فهذا يعني أن هذا المؤلف أو ذاك قد أدرك تلك الواقعة، وبالتالي فإن البرهنة على وجود هذا التصور يمكن أن تكون فقط

بحالة واحدة ووثيقة واحدة؛ لأن ذلك التصور يعطينا مادة علمية ومعلومات غير مباشرة عن طبيعة العصر الذي أنتجت فيه الوثيقة.

وفي حال الشعر مثلاً، فإن وصف الوقائع المادية قد يكون من بناة أفكار الشاعر وإبداع خياله. فمثلاً عندما يتحدث الشاعر عن أبواب من ذهب أو دروع من فضة، فليس من المؤكد حقيقة ذلك، ولعل الحقيقة تتمثل بوجود أبواب، ودروع، وذهب، وفضة.

ومع ذلك تبقى الأعمال الأدبية والفنية مصدراً مهماً للتاريخ، وبخاصة تاريخ وحضارة العصور القديمة. كما يستفيد منها التاريخ والحضارة الإسلامية، ويستفيد تاريخ العصور الوسطى الأوروبية من الأعمال الفنية والأدبية والشعر.

تقدير الواقعة والوصول إلى حقيقتها:

كيف يمكن التعرف على الواقعة التاريخية، وما هي سبل كشف حقيقتها؟

هناك ثلاث حالات يمكن التعرف من خلالها على ذلك، وهي:

الحالة الاولى:

أن تكون الواقعة المذكورة في الوثيقة من شأنها أن تجعل الكذب غير محتمل، ولذلك نسأل:

أولاً:

- هل القول يؤدي إلى عكس الأثر الذي أراد المؤلف إحداثه ؟
- هل هو مضاد للمصلحة، أو الفرد، أو العواطف، أو الذوق الأدبي لدى المؤلف، أو الجماعة التي ينتمي إليها، أو إلى الرأي الذي سعى لبثه؟

ثانياً:

هل الواقعة المذكورة كانت معروفة جيداً للجمهور إلى درجة أنه حتى لو حاول المؤلف الكذب لمنعه من ذلك اليقين بان كذبه سيفتضح؟ وهذه من السهل تحقيقها.

ثالثاً:

هل الواقعة المذكورة مما لا يكترث له المؤلف بحيث لم يكن لديه أدنى داع لتحريفها ؟، وهذا ينطبق على حالة الوقائع العامة (العرف، المؤسسات، الموضوعات، الأشخاص).

مع ملاحظة أن هذا المعيار لا يطبق إلا في حالة معرفتنا الدقيقة بطبيعة الأثر الذي اعتقد المؤلف أنه قادر على أن يحدثه، وكذلك طبيعة الجماعة التي ينتمي إليها. وقد سبق أن بينا ذلك في نقد الأمانة (النقد الباطني الإيجابي).

الحالة الثانية:

أن تكون الواقعة من شأنها أن تجعل الخطأ أمراً غير محتمل. وهنا نسأل:

- هل كان من السهل مشاهدة الواقعة ؟
- هل بقيت الواقعة مدة طويلة بحيث أمكن المؤلف أن يراها مراراً، كالآثار التاريخية، والأعراف؟
- هل كانت الواقعة واسعة الانتشار جداً بحيث رآها كثير من الناس كالحروب، والمعارك، والعادات، والأعراف الشائعة بين شعب من الشعوب؟
- هل عبر المؤلف عن الواقعة بعبارات عامة، بحيث تكفي الملاحظة السطحية لإدراكها، كوجود إنسان، أو مدينة، أو شعب، أو عرف؟

الحالة الثالثة:

أن تكون الواقعة من النوع الذي لا يمكن تأكيده إلا إذا كانت صحيحة. وهنا نسأل:

- هل الواقعة المذكورة تتناقض مع الأفكار الأخرى التي تملأ ذهن المؤلف ؟
- هل هي ظاهرة من نوع مجهول للمؤلف، أو فعل أو عرف يبدو له غير مفهوم؟

- هل هي مما يتجاوز عقل المؤلف، مثل ما يأتي به الأنبياء كوحي من عند الله؟

ولكن قد نواجه أحياناً نصاً ذا تفسير متنازع عليه، وحينئذ فإن فحصنا لذلك النص يقوم على فعلين:

الفعل الأول: يتلخص في قراءة النص لتحديد معناه قبل السعي لاستخراج أية معلومات منه.

الفعل الثاني: القيام بالدراسات النقدية للوقائع المتضمنة في الوثيقة.

القسم الثاني

الوجيز في منهج البحث التاريخي

لطلبة الدراسات العليا

(معلومات من الذاكرة والخبرة)

المقدمة:

طلبة الدراسات العليا بأقسام التاريخ هم علماء المستقبل وحملة لواء البحث العلمي، ولذلك نجدهم بحاجة إلى توجيه مختصر في منهج البحث التاريخي يعينهم على التميز والإبداع.

يعد منهج البحث التاريخي من المناهج التي تجمع بين المشقة والمتعة، فالمشقة تتمثل في سعي الباحث لرسم سيرة حياة الإنسان في مجال محدد وزاوية معينة، والتعرف على حقيقة ما حدث، وكيف حدث، ولماذا حدث، وأين حدث، ومتى حدث، وهنا تكمن المشكلة، فهو يتنقل بين الحقيقة والوهم، والصدق والكذب، والأصيل والمزور، والرغبات والأهواء، والحياد والتعصب، والصراع والسلام، وبشكل يجعله يعيش كل هذه المتناقضات جملة واحدة، وهذا يفرض عليه أن يكون شوكة الميزان من أجل الوصول إلى الحقيقة، سواء اتفق معها أو خالفت تصوراته وما يؤمن به. أما المتعة فتكون حين يجد نفسه متنقلاً بين الأجيال، وفاحصاً أقوال الشهود، وجامعاً لحقائق متناثر ومتداخلة، وكأنه في سياحة لا نهاية لها، بل ويصل إلى أقصى درجات المتعة حين يقف على عتبة الحقيقة التاريخية أو يقترب من أسوارها.

ومن هنا جاء هذا الموجز لينقل خبرة خمسة وعشرين عاماً من البحث العلمي، دراسة، وتطبيقاً، وإشرافاً، ومناقشة، وتدريساً، وتأليفاً، ليجد الطالب زبدة مهارات البحث في التاريخ بين يديه، أعدت بكل بساطة وبدون تعقيد أو تفاصيل مسهبة.

أولاً- في منهج البحث وبيان أهميته لطالب الدراسات العليا:

بداية يمكن القول إنه لا علم بلا منهج. فمنهج البحث التاريخي هو الضابط والضامن للوصول إلى مرحلة الكتابة التاريخية وفق أسس متفق عليها، وبغير هذه الأسس المنهجية تكون الكتابة مجرد قصاصات متناثرة لا يربط بينها رابط، لا ذهني، ولا وقائعي، ولا تسلسل واضح للأحداث التاريخية. ولذلك من الخطأ الظن أن منهج البحث مجرد قواعد تُلقن وتحفظ، بل هو التزام وتطبيق وإتقان وممارسة.

وبناءً على ذلك، لا يمكن للطالب أن يتحول إلى باحث دون امتلاكه المنهج واكتسابه لمهارات الكتابة العلمية والأكاديمية؛ لأن الفرق كبير وشاسع بين الكتابة العامة والكتابة العلمية. فالأولى تندرج في إطار الممارسة والهواية، بينما الثانية تتحرى الدقة، والمصداقية، والأمانة، وتُعمِلُ التحليل والتعليل، وتقرأ النص وما وراء النص حتى تصل إلى الحقيقة التاريخية أو تقترب منها.

ثانياً- هل كل إنسان ممكن أن يكون مؤرخاً ؟:

يمكن لأي إنسان أن يكون مهتماً بقراءة التاريخ ومتابعة أحداثه، ولكن يستحيل أن يكون كل إنسان مؤرخ. لماذا ؟؛ لأن التاريخ كما قال ابن خلدون في مقدمته: "في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق في القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، وهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق".

إذن هناك فرق بين التاريخ كهواية، وبين التاريخ كعلم. وهذه هي الإشكالية التي يقع فيها الكثير من طلبة الدراسات العليا حين يعدون البحث العلمي مجرد رص لفقرات من هنا وهناك دون إعمال للتحليل والتعليل والتدقيق وفق قواعد منهجية، تلتزم الحياد والموضوعية، وتتجنب التعصب والتوظيف، وهذا لا يصل إليه الباحث إلا بتشرب منهجية الكتابة والتدرب عليها، وممارسة العلم وتقبل نتائجه بحلوها ومرها.

ثالثاً- ما المقصود بتقنيات البحث التي ينبغي للباحث امتلاكها ؟:

تقنيات البحث العلمي: هي تلك القواعد التي يتعلمها الطالب، والمهارات التي يكتسبها، والوسائل والأساليب التي يصل بها إلى الحقيقة التاريخية، سواء أكان ذلك بالطرائق اليدوية أم الإلكترونية.

رابعاً- كيف نجعل التاريخ الجامد حياً؟

التاريخ هو وقائع ووثائق، تلك الوقائع كانت حية في زمن المجتمع الذي صنع أحداثها، ولكنها بالنسبة لنا مجرد آثار باقية أو معلومات في الوثائق، ومن ثم فهي جامدة، لا حركة فيها ولا حراك.

إن دور المؤرخ والباحث في مجال التاريخ أن يحول تلك المعلومات إلى صورة تاريخية حية، فقبل أن يبدأ بالكتابة عليه أن يتقمص شخصية الإنسان الذي عاش في ذلك الزمان وبالتالي معايشة الحدث والاندماج مع وقائعه وكأنها حقيقة، وهنا تكمن الخطورة.

فحين نتصور أحداث التاريخ برؤيتنا وواقعنا اليوم فإننا لا نكتب تاريخاً، وإنما نصنع أحداثاً متخيلة بحسب هوانا، ولذلك يجب على الباحث أن يعيش الماضي ببساطته وأسلوب الحياة فيه، والتعامل معه بدون تضخيم ولا تفخيم؛ لأن الإمعان في الخيال عند كتابة التاريخ يحوله إلى قصص وأساطير غير واقعية، وهنا تظهر أهمية المنهج باعتباره ضابطاً للحماس والخيال والعواطف، وهو ما يساعد على إعادة تركيب الوقائع، وإعادة كتابة التاريخ وليس صناعته.

فالذي صنع التاريخ هو إنسان ذلك الزمان الذي عاش تفاصيله المختلفة، تماماً كما نفعل نحن اليوم. ولذلك لا يحق لنا أن نكتب سيرة الإنسان الذاتية كما نريد، بل يجب تقديمها كما أرادها هو؛ لأن الفعل التاريخي وليد

الزمان والمكان، وليس هو الزمان والمكان بعينه، وهذا يظهر جلياً في دقة التعبير القرآني في قوله سبحانه وتعالي: "وذكرهم بأيام الله"، أي كما كانت، ولم يقل وتخيل أيام الله كما تريد...

خامساً- ما هي مصادر المؤرخ؟ وكيف يصل إليها ؟:

ذكرنا سابقاً أن الإنسان صنع التاريخ، وبالتالي فإن ما قام به بصوره المختلفة نجده في الآثار المادية التي تركها، وفي الكتابات التي خلفها، وفي التدوينات التي حفظتها لنا كتب التاريخ، سواء منها المعاصرة للحدث، أو المدونة لمروياته الشفوية عبر الأجيال.

فالمصدر، هو الأثر، وهو النقش، وهو المخطوط، وهو الكتاب، وهو الدوريات المتخصصة، وهو الرسائل العلمية، وهو الوثائق والسجلات والمراسيم، وهو المعاهدات والاتفاقيات، وهو الصحف والروايات الشفوية، وغير ذلك..

أما أماكن هذه المصادر فهي، الآثار الباقية في الميدان، والمتاحف، ودُور المخطوطات، ومراكز المعلومات، ومراكز الأبحاث، والمكتبات العامة والخاصة، وأرشيفات الدول والمنظمات الدولية المختلفة، ونجدها كذلك عند المعمرين وكبار السن.

سادساً- أهمية القراءة للباحث، وماذا يقرأ؟ وكيف يقرأ؟ ومتى يقرأ؟

إن القراءة هي أساس البحث وأساس الكتابة. ولعل من أكبر الآفات التي انتشرت بين طلبة الدراسات العليا، أنهم يكتبون أبحاثهم دون تحقيق بناء معلوماتي متراكم يستوعبوه في عقولهم قبل أن يدونوه في أوراق بحوثهم، فالكتابة مرتبطة بالفهم، وبدون الفهم ينشأ التناقض وتزداد الثغرات، وبالتالي يكون المنتج ركيكاً، وهنا يتوهم الطالب أنه صار باحثاً، بيد أنه بغير القراءة ليس سوى ناقل للمعلومات دون فهم ولا تعمق، وهذا هو سبب الضعف الملحوظ في رسائل الماجستير والدكتوراه في الكثير من الجامعات العربية.

ووفقاً لما تقدم، فإنه يجب على المؤرخ أو المشتغل في البحث التاريخي أن يقرأ في مختلف المعارف كي يوسع مداركه، أما الطالب فعليه الاطلاع العام لا شك، إلا أن المطلوب منه عند كتابة رسالته أن يركز القراءة في الكتب المرتبطة بموضوع بحثه على وجه العموم، ثم يقف أكثر على الفصول المرتبطة مباشرة بموضوعه، ثم عليه أن ينتقل بعد ذلك إلى مرحلة أكثر تخصصاً، وهي قراءة الأبحاث، والدراسات الدقيقة والعلمية والمحكمة التي تعد بالنسبة لموضوعه دراسات سابقة، أو دراسات داعمة لبحثه إن كان جديداً في فكرته.

كما يجب التركيز عند القراءة على أنواع المصادر والمراجع، وعمل قوائم مسبقة بالكتب الأصلية والكتب الثانوية، وبكتب وأبحاث المتخصصين،

وبالكتب العامة، وبالموسوعات الرصينة والموسوعات الضعيفة، وبأسماء المؤرخين المشهورين بالدقة والتحري والفحص، وبالأسماء التي عرف عنها إصدار الكتب وليس كتابة التاريخ !؛ لأن التعرف على مصادر البحث بهذه الدقة تنتج – لا شك – معرفة دقيقة، كما أن الكتابة دون التعرف على المصدر وصاحبه توقع المؤرخ في نقل وقائع زائفة، أو وقائع خدم بها صاحبُها فكره وقناعاته بشكل تعسفي.

ومن أمثلة النقل دون تدبر، أنه ورد في إحدى رسائل الماجستير تعريف للدين بأنه حاجة اجتماعية أنتجها الواقع؛ لأن التعريف نُقل من مصدرٍ صاحبُه مُلحد لا يؤمن أن الدين الحق هو من عند الله، فوقع صاحب الرسالة في وزرين: وزر عدم الدقة، ووزر تسويق أفكار إلحادية؛ وسبب ذلك عدم القراءة المسبقة التي أشرنا سابقاً إلى أهميتها، وكذلك عدم التعرف على الكتب، ومن يكتب، وماذا كتب.

أما بالنسبة للقراءة، فلكي تكون مثمرة، فعلى الطالب أن يتحين الأوقات المناسبة للقراءة، بحسب ظروفه ونفسيته، وفي هذا الصدد عليه أن يلتزم بمواعيد محددة للقراءة بحيث تصبح جزءاً من الساعة البيولوجية لعقله، فينعزل، ويغلق هاتفه، ويوقف التصفح الإلكتروني، ولا يرتبط بأي مواعيد في تلك الأوقات حتى لا تكون عذراً للهروب واختلاق الأعذار، حينئذ سيعرف

الممارس لهذه العادة المحمودة قيمة العلم ولذته ومتعة الحوار مع مؤلف الكتاب الذي يقرأه، من خلال فحص ما كتب وتحليله وفهمه.

سابعاً- تقنيات البحث العلمي ومناهجه ووسائله:

1-كيف تختار موضوع البحث:

إن اختيار موضوع البحث هو تحصيل حاصل للقراءة الشاملة والاطلاع على الدراسات السابقة والمواضيع المدروسة ومقابلات العلماء والمختصين واستشارتهم، وكذلك حصر ما لم يُدرس. وعادة إما أن يكون موضوعاً بكراً فيدرس، أو مشتت فيُجمع، أو له حاجة معرفية فيُشبع، أو ناقصاً فيُتم.

وعند اختيار الموضوع يجب مراعاة الآتي:

أولاً: ضبط العنوان بحيث يعبر عن الفكرة المراد تقديمها، أو الموضوع المراد دراسته.

ثانياً: اختيار زاوية محددة من موضوع شامل وإشباعه بالمعلومات والمصادر؛ لأن هناك فرق بين التأليف والدراسة، فالأول يمتاز بالشمولية والعموم، والثاني يمتاز بالضبط والخصوص.

فمثلاً: لا نختار موضوعا بعنوان: "تاريخ اليمن القديم" ولكن نحدد زاوية منه مثل القانون في اليمن القديم، العمارة في اليمن القديم. ولا نختار موضوعا بعنوان "تاريخ الدولة السعودية"، ولكن علينا أن نركز على نقطة

معينة مثل "العلاقات الخارجية للدولة السعودية من سنة .... الى سنة ... "، أو التعليم في عهد الملك سعود". ولا نختار "عهد عمر بن الخطاب ﵁ " وإنما "الدواوين في عهد عمر" أو التنظيمات الإدارية في عهد عمر.. ". ولا نختار "تاريخ مملكة سبأ"، وإنما تختار "الزراعة في عصر مملكة سبأ"، بمعنى إن الموضوع يجب أن يكون محدداً وواضحاً ويعالج قضية واضحة وغير متشعبة، وهذه أفضل مواضيع الرسائل والأبحاث ... وهكذا.

ثالثاً: الموضوع الشامل يربك الباحث ويشتت معلوماته وتفكيره، فيضطر إما إلى الاختصار المخل أو السرد الممل، كما يقع في مشكلة تعدد الآراء وتداخل المصادر.

رابعاً: ضرورة الإجابة على سؤال: من هو الجمهور الذي أود مخاطبته ؟: فتحديد نوع الجمهور يحدد طبيعة المادة العلمية، وطريقة العرض، والتقديم، والاستدلال، والتحليل.

فالمتخصص في التاريخ لديه جمهوران: **جمهور المثقفين** والهواة، وهؤلاء يحتاجون إلى اختصار ووضوح وأمثلة متعددة وعرض شيق وبساطة، **وجمهور المؤرخين**، وهم يحتاجون إلى معلومات دقيقة، وإضافات جديدة، ومصادر أصيلة، وعمق في التحليل والتعليل والمقارنة، ومنهج واضح. وهذا النوع من الجمهور الذي هو في الحقيقة ميدان المؤرخ من الناحية العلمية، يحتاج معه

الباحث إلى الجمع بين الفائدة والمتعة، فيحقق الشرط العلمي، والعرض الشائق، والدقة المنهجية، وهذا بدوره يحتاج إلى مهارات متعددة وممارسة عملية للقراءة والبحث وتطوير الذات، وهو ما نتعلمه من منهج البحث التاريخي.

2-بناء خطة البحث:

خطة البحث من أهم الأعمال التي نبدأ بها بجدية ونشاط، فكلما أتقن الطالب بناء الخطة وفر الوقت ونجح في كتابة البحث ولملمة شتات معلوماته، ولذلك **لم نقل "كتابة خطة البحث" وإنما قلنا "بناء خطة البحث"**. وخطة البحث يجب أن تتضمن الآتي، وأنبه إلى أنني قمت بتفصيل ما ينبغي عمله في كل عنصر، ليس في الخطة فقط؛ ولكن عند كتابة الرسالة، وذلك تحاشياً للتكرار، ومن أجل تقديم صورة كاملة ومترابطة:

-**مقدمة:** المقدمة تُعرّف بالموضوع بنبذة علمية مختصرة توضح مدى فهم الطالب لموضوعه وإحاطته بمفرداته المختلفة.

-**تحديد سبب اختيار موضوع البحث وأهميته:** (هل هو جديد، هل توجد ثغرة، هل هو موضوع مشتت، هل هو موضوع مهم، أم هو موضوع لم يهتم به أحد ....).

-**تحديد أهداف البحث:** وعادة يوضح الطالب ثلاثة إلى خمسة أهداف، مثل:

-الكشف عن الغموض في كذا.

-إظهار هذا الموضوع وتقديمة للمكتبة باعتباره لم يهتم به أحد.

-لم شتات المعلومات المتناثرة في بطون المصادر لتحقيق الفائدة من هذا الموضوع المهم .... وهكذا.

-**تحديد مشكلة البحث:**

وهي من أهم ما ينبغي التركيز عليه، بل يعجز الطلاب عن تحديد مشكلة البحث، وفي الغالب يهملونها أو يخلطون بين الأهداف والمشكلة، ولذلك يقال إن تحديد المشكلة أصعب من حلها، ويستحيل صياغة مشكلة البحث دون قراءة عميقة لمعرفة الناقص والمبهم والضعيف..

فمشكلة البحث ليست ترفاً أو عنواناً يسد به ثغرة، بل هي الحافز والدافع للمتابعة والتدقيق والتحري وعدم الملل حتى يصل الباحث ببحثه إلى بر الأمان، وهي كذلك تجعل الباحث في حال نشاط دائم تشوقاً لمعرفة الحقيقة وحل المشكلة المطروحة.

فكيف تصاغ مشكلة البحث؟

قد تصاغ بشكل فقرة، أو بشكل سؤال، والأفضل الفقرة المنتهية بسؤال أو تساؤلات؛ لأن الباحث لا بد أن يبحث للأسئلة عن إجابة.

مثال ذلك: قام أحد الباحثين بعمل بحث عن الهمداني[2] صاحب كتاب الإكليل وكتاب صفة جزيرة العرب. كان الهمداني قد تناول في مؤلفة الجغرافي المهم "صفة جزيرة العرب" وصفاً لمناطق وجبال ووديان وزروع وثمار ....، في اليمن وبعض مناطق الجزيرة. ومن ضمن ما تناوله زيارة قام بها إلى مدينة تعز باليمن وقدم وصفاً شاملاً لمناطقها وآثارها المختلفة، وهذا العلامة أُجريت عليه وعلى مؤلفاته عشرات الدراسات، ولأبحاث، والندوات، والمؤتمرات، محلية ودولية.

فما الجديد الذي سيقدمه هذا الباحث إذن؟

قام الباحث باختيار الجزئية الخاصة بزيارة الهمداني لمناطق تعز، واطلع على ما كتب، فساوره شك في أن يكون الهمداني قد زار كل تلك المناطق حقاً لكثرتها وتناثرها في أصقاع شاسعة، وهنا حدد مشكلة البحث في سؤالين هما:

-ما حقيقة زيارة الهمداني لكل تلك المناطق؟

- وهل كان شاهداً أم ناقلاً عن غيره؟".

---

[2] – أ.د عارف أحمد إسماعيل المخلافي: "زيارة الهمداني لمناطق تعز باليمن في ضوء كتابه "صفة جزيرة العرب"، دراسة نقدية تاريخية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء 2014م. (ص 107 – 147)

إذن الكل معترف بحقيقة الزيارة، ولكن لا أحد تحدث عن حقيقة المشاهدة عند الوصف، والبعض كان يشكك على استحياء.

فكانت هذه المشكلة دافعا لذلك الباحث لكشف حقيقة الزيارة. فتوصل بالدليل الميداني إلى أن الهمداني زار مناطق ووصفها، ووصف مناطق ولم يزرها.

ولكن ما الفرق بين الأهداف والمشكلة؟

الأهداف تكون خارطة وصول للحقيقة، ونقاط طموح، وإبراز للموضوع، أما المشكلة فتنطوي على جوهر البحث والنقطة التي يسعى الباحث لكشف حقيقتها، ومن ثم تكون هي مجال عمله ومثار فضوله ومحور اهتمامه.

3-تحديد الدراسات السابقة:

لإن مجرد سرد الدراسات السابقة مهم جداً؛ لأنه يوضح مدى اطلاع الطالب ومعرفته وإحاطته بموضوع بحثه. ولكن حتى يثبت الطالب أنه اطلع على هذه الدراسات وقرأها، عليه أن يرتبها من الأحدث إلى الأقدم، وأن يذكر البيانات التفصيلية لكل دراسة على حدة متبوعة بعرض موجز لما تضمنته ونتائجها ونواقصها، مبرزاً الفرق بينها وبين بحثه؛ لأجل إيضاح مقدار الإضافة التي سيقدمها، مع عدم إغفال جهود من سبقوه وبكل أمانة ودقة.

ويخطئ الكثير من الطلاب عندما يقومون بعرض الدراسات السابقة بشكل غير أمين، وإغفال ما توصلت إليه، ظناً منهم أن الإفصاح عن جهود الآخرين يضر بموضوعهم ويقلل من شأنه، فيبخسون بذلك أشياء الناس، وهذا مؤشر على غياب الأمانة العلمية لدى مثل هؤلاء، كما يوحي بتقصير الطالب في الاطلاع والإحاطة بموضوعه بالشكل الذي يجعله يقدم نفسه وعمله بكل ثقة واعتزاز. وهنا تكمن أهمية القراءة المكثفة قبل بناء الخطة وكتابة تفاصيلها.

4-قائمة بمصطلحات البحث:

تستخدم لإزالة أي غموض أو لبس، كتعريف الممالك، والحقب التاريخية، والمصطلحات الغريبة والمتشابهة، ومصطلحات الحدود الزمانية والمكانية إن وجدت حاجة لذلك، والمصطلحات الدينية، وغير ذلك..

5-الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

يجب أن تكون الحدود الزمانية والمكانية للبحث متوافقة تماماً مع العنوان حتى لا يقع الباحث في مشكلة التشتت والتوسع، أو الخروج عن الموضوع.

6-الفروض التاريخية المحتملة للبحث:

كثير من الدراسات تضع في الخطة فروضاً تاريخية محتملة للبحث مثل: قد يكون كذا..، وربما كذا..، والمحتمل أن يكون كذا..، ولكن في الحقيقة وضع

فروض احتمالية مسبقة يخرج البحث التاريخي من طبيعته التاريخية التي تعتمد المعلومات للوصول إلى النتائج في ضوء الأهداف والمشكلة، إلى طبيعته الفلسفية التي يضع فيها فلاسفة التاريخ فكرة قبلية ثم يحشدون الأدلة التاريخية على صحتها، وهذا في كل الأحوال مرفوض في البحث التاريخي؛ لأن النتيجة بالنسبة للمؤرخ بعدية وليست قبلية، ومع ذلك لا ما نع من وضع تصور في إطار المناقشة، ولكن ليس لغرض التمترس حوله صحة وخطأ، بل لغرض تسهيل الوصول للفكرة، بحيث تكون النتيجة مؤيدة أو مخالفة بحسب الوثائق التي هي مادة المؤرخ وميدانه.

7-هيكل الدراسة (الخطة التفصيلية):

بعد ذلك يقوم الطالب بكتابة الخطة وفق البناء الذي تصوره مسبقاً. فيقسم الخطة إلى:

فصول (ولكل فصل عنوان)، وكل فصل إلى مباحث (ولكل مبحث عنوان)، وكل مبحث إلى نقاط (كل نقطة تمثل عنوانا). مع مراعاة كتابة 3-4 أسطر في بداية كل محور تحدد ماذا سيناقش الطالب فيه، وكذلك يجب أن تكون جميع الفصول متساوية من حيث عدد المباحث، وينبغي عدم زيادة عدد المباحث في فصل بعينة إلا إذا انعدمت الحيلة..، بل يشدد البعض حتى على توازن عدد الصفحات في كل فصل وكل مبحث، وهو ما يصعب القيام به في الغالب؛ والغرض من ذلك، ضبط المادة العلمية وعدم الاستطراد خارج حدود الموضوع.

الخاتمة:

وتتضمن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وملاحظات. وبكل أسف نجد الكثير من الطلاب غير قادرين على صياغة الخاتمة، ففي غالب الرسائل التي ناقشتها، أجد الطالب أو الطلبة يلخص معلومات الرسالة بشكل فقرات ينسبها لنفسه كنتائج، في حين أن أغلبها قد قام بنسبتها في متن رسالته لآخرين، بل وثق تلك المعلومات بالصفحات !، في حين يغفل جهوده، وملاحظاته، ومناقشاته، واستنتاجاته المهمة أحياناً، لدرجة أن المناقشين يرشدونه إلى تلك النتائج التي غابت عن الخاتمة!!.

فما سبب ذلك ؟:

السبب يكمن في قلة خبرة الطالب وعدم تركيزه على نتائج البحث؛ لأنه يكتب بدون هدف، ويستطرد بحسب المعلومات التي جمعها، على الرغم من أنه يدعي أنه وضع أهدافاً للبحث في خطته، وبالتالي يصل إلى نهاية الرسالة، ثم يكتفي بالتلخيص ظنا منه أن هذا هو المطلوب منه.

فما الحل لذلك ؟:

الحل أنه يجب على الطالب أن يخصص مذكرة يدون فيها نتائج ومناقشات كل فصل، بحيث تبقى معه هذه المذكرة إلى حين الانتهاء من كتابة رسالته، ثم يرتبها منهجياً، ويضمنها خاتمة بحثه، وهذا سيعطي المناقشين انطباعاً سريعاً وممتازاً عن دور الطالب وعن الجديد الذي أضافه للمعرفة.

الملاحق:

وهي التي تضم الصور، والخرائط، والنصوص إن وجدت. والغريب أن أغلب الطلاب يكتفون بمجرد رص خرائط وصور دون توثيق لها ودون ترقيم تسلسلي بحسب مكان ورود ذكرها في البحث، وهم دون شك لا يعلمون أن الصورة والخريطة مثلهما مثل المعلومات التي تحتاج إلى توثيق دقيق.

ومن ناحية أخرى نجد أن طلبة التاريخ يعدون هذه الخرائط والصور مجرد استكمال لعناصر الرسالة، مع أن المنهج في التعامل معها يتطلب الإشارة إليها في متن البحث لمزيد من توضيح الفكرة، فتوضع بين قوسين، على هذا النحو: (خريطة رقم ...)، أو (صورة رقم ...)، بحيث يذهب القارئ أو المشرف أو المناقش إليها ليرى ماذا وضحت، فهي قد تكون دليل على أمر ما، مثلها مثل الوثيقة، وليست مجرد صورة.

وهناك ملاحظة خطيرة لا بد من الإشارة إليها هنا لكثرة وقوع الكثير من الطلاب في هذه الهفوة. وهي أن البعض يحصل على تلك الخرائط والصور من محرك البحث (Google) دون تدقيق أو تحري لمصدرها وغايتها، وهنا تكون المشكلة التي لوحظت في بعض الرسائل دون تعمد الطالب لذلك، والتي تتمثل بالآتي:

1-استخدام خريطة عليها شعار حزب أو جماعة؛ لأن مصدر تلك الخريطة مقال سياسي في موقع تلك الجهة.

2-استخدام صورة، قد تكون نشرت ضمن مقال أو معلومات موجهة في موقع جماعة متطرفة، أو إلحادية، أو شاذة..

3-قد تكون تلك الصورة مستخدمة في مصدرها بطريقة خاطئة لا تمت لموضوع رسالته بصلة، وهنا يقع الطالب في حرج شديد.

وفي ضوء ذلك، كيف نتعامل مع الخرائط والصور في البحث التاريخي؟

الحل ببساطة أن نستخدم المراجع التاريخية المتخصصة، فهناك أطالس معتمدة، وهناك كتالوجات صور موثقة، وهذه المراجع هي التي ينبغي الاعتماد عليها فقط. أما إذا اضطررنا لاستخدام خريطة أو صورة من موقع الكتروني، فيجب تحري مصدرها، وحقيقتها، وأين نشرت ولماذا، مع فحصها للتعرف على أي إضافات أوإشارات الصقت بها.

ثم تأتي بعد ذلك قائمة بمصادر البحث ومراجعه:

الآتي ينطبق على خطة البحث، والرسالة عند اكتمالها. فيجب أن تكون المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً منهجياً بحسب اشتراطات ونظام الجامعة، أو بحسب المتعارف عليه عالمياً.

ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

1-أن يوثق المصدر أو المرجع بلقب المؤلف.

2-أن يوثق المصدر أو المرجع باسم المؤلف.

3-أن يوثق المصدر أو المرجع باسم الكتاب.

4-أن يوثق باللقب ملحوقاً بسنة النشر بين قوسين.

ومن المهم ملاحظة الآتي:

1-ضرورة اعتماد طريقة واحدة في التوثيق من أول صفحة في الرسالة حتى آخر صفحة، كما يجب تماثل توثيق الحواشي مع توثيق قائمة المصادر والمراجع من حيث اعتماد أحد الأساليب الذكورة آنفاً.

2-ضرورة ملاحظة أن الأبحاث المنشورة في دوريات أو موسوعات، أن يكتب عنوانها بعد اسم المؤلف بين علامتي "تنصيص"، ثم تستكمل المعلومات.

3-تعامل المصادر والمراجع الأجنبية بنفس الطريقة.

4-عند استخدام بحث لمؤرخ منشور على موقع الكتروني، يجب كتابة كل البيانات، ثم إتباع ذلك باسم الموقع ورابطه.

5-إذا كانت المعلومة مأخوذة عن شخص فتوثق أنها مقابلة شخصية مع فلان (نعرف باسمه، وعمره، ومن هو)، جرت المقابلة في مكان كذا، وتاريخ كذا، (ويفضل إرفاق نص المقابلة في الملاحق، وصورة الشخص).

6-ضرورة أن تحتوي قائمة المراجع النهائية على المعلومات كاملة مثل:

(الاسم: العنوان، المجلد أو الجزء، إن وجد، الطبعة، مكان الطبع، سنة الطبع)

7-ترتب المراجع أبجدياً مع ملاحظة –في حال التوثيق بلقب المؤلف- أن (ال، آل، ابن، أبو)، تحذف ولا تدخل في الترتيب الأبجدي، مثل:

-الحموي: نحذف (ال). ويرتب في حرف (ح)، ونكتب، الحموي، ياقوت ....:

– ابن خلدون: نحذف (ابن) ويرتب في حرف (خ)، ونكتب، ابن خلدون، عبد الرحمن ....:

– ابن الأثير: نحذف (ابن) و (ال)، ويرتب في حرف الألف، ونكتب، ابن الأثير، .... وهكذا .....

8-في حال استخدام مواقع الكترونية ومراجع ترتب القائمة كما يلي:

أولاً: المصادر والمراجع: ... (أو بحسب اشتراط الجامعة)، أو تدمج ضمن القائمة إن كانت بحثاً.

ثانياً: الموقع الإلكترونية. والتي يجب أن يكتب عنوان الرابط كما في المثال التالي:

الشيباني، أحمد مجاهد: "التدبر في قصة نبي الله سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ". موقع شبكة الألوكة:

https://www.alukah.net/sharia/0/66604/هixzz5gLwyYKai

أما توثيق الأبحاث المنشورة في الدوريات، فينبغي أن تكون على النحو التالي:

اسم المؤلف (بإحدى طرق التوثيق السابقة): عنوان البحث بين علامتي تنصيص "....."، اسم المجلة، العدد، مكان صدورها، سنة صدورها. (وفي قائمة المصادر والمراجع يضاف إليها بين قوسين الصفحات التي نُشر فيها البحث (ص – ص).

وكذلك الأمر عند التوثيق من الموسوعات العلمية، مع توضيح، اسم الشخص الذي قام بتحريرها، مثل:

اسم المؤلف (بإحدى طرق التوثيق السابقة): عنوان البحث بين علامتي تنصيص "....."، اسم الموسوعة، اسم محررها، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر. (وفي قائمة المصادر والمراجع يضاف إليها بين قوسين الصفحات التي نُشر فيها البحث (ص – ص).

ثامناً- جمع المادة العلمية وترتيبها:

بعد بناء الخطة وكتابة عناصرها وإقرارها من قبل المشرف والقسم المختص، يبدأ الطالب بجمع مادته العلمية بحسب فصول البحث ومباحثه، بحيث توضع معلومات كل فصل في ملف خاص يقسم بحسب المباحث؛ لأن تنظيم المادة العلمية بشكل جيد يساعد على الكتابة بشكل سلس ومتقن.

وهناك من يفضل استخدام البطاقات البحثية، وآخرون يفضلون الصفحات الكاملة، ومنهم من يصور الأجزاء المطلوبة بالكامل، وكلها طرق توصل إلى نتيجة واحدة. ولكن المهم هو ترتيبها بحسب فصول البحث، وكذلك كتابة معلومات المراجع كاملة وبشكل تفصيلي في كل ورقة أو بطاقة، مع تحديد أرقام الصفحات بشكل دقيق أيضاً، فلا نكتب في نهاية البطاقة أو الصفحة (من ص 5 – ص 6) في حال نقل المعلومات من صفحتين متتاليتين، بل نكتب (ص 5) في نهاية آخر كلمة من تلك الصفحة، ثم نواصل النقل من الصفحة التالية، وعند التوقف نضع (ص 6)، حتى لا تختلط المعلومات ويختل التوثيق عند استخدامنا الجزء الأول أو الثاني من البطاقة، أو بعض الجزء الأول وبعض الجزء الثاني، وهو خطأ شائع عند الذين ليس لديهم خبرة بحثية كافية. ويفضل أن تكون أرقام الصفحات بلون مختلف حتى لا ننساها،

كما يفضل أن نضع بين قوسين في نهاية البطاقة أو الصفحة (معلومات هذ البطاقة مأخوذة من الصفحات 5 – 6 من كتاب كذا) وبلون مختلف لمزيد من الحيطة، هذا طبعاً إذا أخذنا المعلومة من أكثر من صفحة. وحتى إن كانت المعلومات من صفحة واحدة واستغرقت أكثر من بطاقة، فيجب كتابة اسم المرجع (وبياناته كاملة، ورقم الصفحة في نهاية كل بطاقة، مع ترقيم البطائق التي تنقل من مصدر أو مرجع واحد، فقد تضيع البطاقة الثانية ومن ثم يضيع الجهد ولا نستطيع معرفة مصدر المعلومة، وهو ما سيجعلنا نبحث من جديد!

ومما ينبغي التنبه له كذلك، ضرورة كتابة الملاحظات في هوامش خاصة بكل بطاقة، ويقصد بالملاحظات أنه اثنا جمع المادة من كتاب معين تجد معلومة لا تهم هذا الفصل بل مفيدة لفصل آخر، فحذار من الاعتماد على الذاكرة، بل يجب تدون الملاحظة في جانب البطاقة أنه يمكن الاستفادة من ص ... عند جمع معلومات الفصل كذا أو المبحث كذا. فالملاحظات تفتح على الباحث فتحاً لا يصدق، فقد تصل إلى فكرة أو نتيجة أثناء جمع المادة بسبب التركيز والعصف الذهني المصاحب، وهنا على الباحث أن يتوقف، ويدون ذلك الهاجس الذي لمحه فوراً، وكم من ملاحظة غيرت مساراً، أو وصلت الى حقيقة، أو قلبت مألوفاً. وهنا يكون البحث ممارسة وليس تلقيناً لقواعد البحث.

تاسعاً- كيف نوثق حواشي الرسالة، وما الذي ننقله:

1-يتم توثيق المعلومات في كل صفحة من المراجع الفعلية التي يستخدمها الطالب، بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب ورقم الصفحة التي أخذ منها أو الموقع الإلكتروني الذي استخدمه كما أوضحنا سابقاً.

2-لابد أن يستخدم في كل صفحة من صفحات الرسالة مرجعين مختلفين على الأقل.

3-لا يجوز أبداً نقل صفحة كاملة أو أكثر من مرجع واحد، سواء كان بحثاً أو كتاباً واستخدامها في الرسالة كما هي، وكذلك يمنع نقل عدة صفحات متتابعة إلى الرسالة من مرجع واحد، ثم وضع توثيق المرجع في نهاية الصفحة الأخيرة، وإنما يجب -كما ذكر سابقاً- استخدام مالا يقل عن مرجعين مختلفين في كل صفحة وتوثيقها بدقة؛ لأن النقل الكبير للصفحات المتتابعة من مرجع واحد يعد ضعفاً منهجياً مرفوضاً، بل يشبه السرقة العلمية وإن تم توثيق تلك المعلومات، باستثناء النصوص محل المناقشة أو النقد.

عاشراً- مرحلة الكتابة:

قبل البدء بالكتابة يجب أن نقرأ في أمرين مهمين: الأول **"فلسفة التاريخ" أو "مدارس تفسير التاريخ"،** وهي تعلم الطالب سعة الأفق، **والثاني "النقد التاريخي"** ويعلم الطالب الأمانة والدقة.

إن هذين الأمرين ينقلان الطالب إلى بعد جديد، وهو العمق، والدقة، وسعة الأفق، والقدرة على التحليل والتعليل، والربط والمقارنة.

حادي عشر- المراجعة النهائية للرسالة:

عند إتمام كتابة الرسالة على الباحث أن يقوم بمراجعتها على النحو التالي:

1-مراجعة النحو والإملاء (من خلال متخصص).

2-مراجعة أخطاء الطباعة.

3-مقابلة الفهرس مع عناوين وأرقام صفحات الرسالة.

5-التأكد من تحقيق تسلسل دقيق في الأرقام داخل المتن، مثل: (1، 2..) أو (أولاً، ثانياً ...).

6-مراجعة الحواشي وإتمام النواقص فيها.

7-مراجعة قائمة المصادر والمراجع، والتأكد من تمامها، وكذلك دقة ترتيبها الأبجدي.

8-التأكد من أرقام الصور والخرائط التي تتضمنها الملاحق، ومن توثيقها، ووضوحها، وتطابق أرقامها مع الإشارة إليها في المتن.

9-التأكد من كافة التواريخ المشار إليها في المتن، وهل هي دقيقة، وهل متوافقة مع المدة الزمنية للبحث.

10-التأكد من كافة التعريفات الواردة في الحواشي، ومدى دقتها، وتمام توثيقها.

11-ثم نتوقف ملياً عند المقدمة والخاتمة، فهما تعكسان جوهر الرسالة، وجدية الباحث، وماذا قدم.

الخاتمة

بعد هذا العرض المركز، أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما ينفع الباحثين والمهتمين بالتاريخ. وما تحمسي لإعداد هذا الكتيب إلا بعد أن أدركت خلال إشرافي أو مناقشتي للرسائل العلمية، أو حتى تتبع بعض الأبحاث أو الكتب المنشورة، أن خللاً يصاحب غالبية بحوث التاريخ، وعلى وجه الخصوص التاريخ القديم.

فمنهج النقد التاريخي، كما أنه يصقل المهارات الضرورية والمكتسبة للباحثين، فإنه يمثل الشخصية العملية الناضجة للمؤرخ. ولذلك صار لزاماً التدرب على هذا المنهج الذي لا يتعلمه طلابنا كما ينبغي.

لقد أدركت خلال تدريسي هذا المقرر في مرحلة الماجستير، في جامعة طيبة بالمدينة المنورة، أدركت أن قفزات هائلة تحققت لمن أراد أن يتعلم، بل تغير حال الكثيرين بدرجة لافتة، وصاروا قادرين على فهم التاريخ والتعامل معه، ومع أحداثه، وحقائقه ووقائعه، بطريقة تبعث على السعادة والأمل، بل إن منهم من قال لي أنه عرف كيف يقرأ كتب التاريخ وغيرها من الكتب، وكيف يحاور المؤلف، وكيف يتعامل مع كل شيء بواقعية وتجرد وحياد، حتى أن أسلوبه في فهم ما يسمعه تغير تماماً.

يكفي أن أتم هذه الخاتمة بوصف ذلك الطالب لنعرف أهمية النقد التاريخي!

ومن جانب آخر، أحب التأكيد على أن الطالب أو الطالبة إذا سار على خطوات الدقة الموضحة في موجز المنهج، لشعر بالفخر يوم المناقشة، ولقدم عملاً مشرفاً لن يندم على دقيقة واحدة قضاها في إنجازه.

ومن المهم كذلك تنبيه الطلاب والطالبات إلى أخطر قرار يمكن أن يقدم عليه الباحث أثناء الكتابة، ألا وهو التوقف المؤقت عن الكتابة، ثم العودة، ثم التوقف، وهكذا..

إن الإقدام على مثل هذا لقرار مهما كانت الظروف يؤدي إلى حدوث انقطاع فكري، ومنهجي، وسياقي يؤثر تأثيراً مباشراً على ترابط أجزاء الرسالة ووحدتها الفكرية والمنهجية؛ لأن الباحث يضطر إما إلى استكمال الكتابة على أي حال..، أو إلى العودة لمراجعة كل ما كتب لكي يستعيد وحدة الموضوع وسياقه المعرفي. وصحيح أن النقطة الأخيرة تعين على إنجاز البحث بصورة ليست سيئة، إلا أنها تضاعف الوقت من ناحية، وتؤدي إلى الاستعجال في الكتابة من ناحية أخرى.

وفقكم الله ونفع بكم

من مراجع الكتاب

أوسينوبوس، لا نجلو (وآخرون) (1981)، النقد التاريخي، ترجمة، عبد الرحمن بدوي، ط4، وكالة المطبوعات، الكويت.

الحلوجي، عبد الاستار (2001)، المخطوطات والتراث العربي، ط/1، الدار المصرية اللبنانية، بيروت.

الرحيلي، سليمان (1430 هـ)، موجز منهج البحث التاريخي، ط 1، المدينة المنورة.

رستم، أسد (2002)، مصطلح التاريخ، وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث، ط/1، المكتبة العصرية، بيروت.

الصباغ، ليلى (1979)، دراسة في منهجية البحث التاريخي، دار خالد بن الوليد، دمشق.

عتر، نور الدين (1997)، منهج النقد في علوم الحديث، ط 3، دار الفكر، دمشق.

عثمان، حسن (1993)، منهج البحث التاريخي، ط 11، دار المعارف، القاهرة.

عز الدين، محمد كمال الدين (1984)، التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني، دار إقرأ، لبنان.

علال، خالد كبير (2003)، مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، دار البلاغ، الجزائر.

المنجد، صلاح الدين (1955)، "قواعد تحقيق النصوص"، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 1، ج2.

موافى، عثمان (1984)، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ناجي، هلال (1964)، محاضرات في تحقيق النصوص، ط/1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

البريد الإلكتروني: dr_arefahmed@hotmail.com

عنوان الفيس بوك" :

https://www.facebook.com/dr.arefahmed

تويتر : https://twitter.com/drarefalmekhlaf

رابط موقعي العلمي على محرك البحث أكاديميا:

https://sanaa-un.academia.edu/almekhlafyaref

رابط موقعي الذي يحوي بعض كتبي وأبحاثي على محرك بحث ريسرش جيت:

https://www.researchgate.net/profile/arf_almkhlafy

رابط موقعي العلمي على منصة Archive :

https://archive.org/details/@pro_aref_almekhlafi&tab=reviews

رابط موقعي العلمي على منصة فور شارد:

https://www.4shared.com/account/home.jsp#dir=GHBDPhoY

dr_arefahmed@hotmail.com

هاتف: (السعودية)00966535514635

(اليمن) 009677111224466

فهرس المحتويات


المكتبة التاريخية اليمنية
www.yemenhistory.org
مختار محمد الضبيبي